

WORLD TRADE  
ORGANIZATION



# آثر انضمام القطاع المصرفي باليمن إلى منظمة التجارة العالمية

تحت إشراف الدكتور:

فضل المحمودي

إعداد الطلاب:

محمد حسين قائد المقطري

محمد أحمد غالب حسان

محمد عبد الحفيظ المقطري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المحتويات

المخلص	4
الكلمات المفتاحية:	4
نبذة عن المنظمات	5
مدير عام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	5
المدير العام لمنظمة التجارة العالمية	5
هيكلية منظمة التجارة	7
مقدمة عامة	8
الدراسات السابقة	10
آراء عدد من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين ورجال المال والأعمال في اليمن	11
الفصل الأول: منظمة التجارة العالمية وانضمام الجمهورية اليمنية	13
منظمة التجارة العالمية ( WTO )	14
خطوات انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية	16
تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد اليمني	17
الفرص المتاحة:	18
التحديات المحتملة:	21
أبرز الآثار الإيجابية	23
الآثار السلبية :	23
الفصل الثاني: التحرير المصرفي	24
مفهوم العولمة المالية	25
التحرير المصرفي	25
مبادئ التحرير المصرفي	26
أهداف التحرير المصرفي	26
شروط نجاح التحرير المصرفي	26
الاتجاهات المصرفية الحديثة	27
اتفاقية بازل لرقابة المصرفية	27
الفصل الثالث: خدمات القطاع المصرفي في إطار المنظمة العالمي	30
آثر انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات المالية	31
تحرير الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	31
الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات (GATS) واشكال توريد الخدمات المالية	35
دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في دعم تحرير الاقتصاد اليمني :	38
منظمة وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية	39
الفصل الرابع: الجهاز المصرفي اليمني	40

41.....	التطور التاريخي للجهاز المصرفي اليمني
45.....	هيكل الجهاز المصرفي
47.....	الوضع الراهن للجهاز المصرفي اليمني
50 .....	<b>النتائج والتوصيات</b>

## المخلص

### انعكاسات انضمام اليمن الى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي

يعد القطاع المالي والمصرفي من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها مساهمة في الناتج الداخلي الخام لمختلف بلدان العالم، وذلك لأهميته ومكانته في التجارة العالمية، فقد أدرج كأحد الموضوعات الجديدة التي عالجتها المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تمثل الإطار الوحيد الذي يحكم وينظم التجارة الدولية في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف و اليمن وفي سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تقوم بتحرير خدماتها المالية والمصرفية، مما سيترتب عنه مجموعة من التحديات والانعكاسات السلبية التي يجب على القائمين على النظام المصرفي اليمني ادراكها ومواجهتها، وانعكاسات ايجابية يجب الاستفادة منها وتحويلها لصالحهم.

### الكلمات المفتاحية :

المنظمة العالمية للتجارة ، الخدمات المصرفية ، تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، الإصلاحات المصرفية اليمنية .

## نبذة عن المنظمات

### مدير عام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

كان المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مسؤولاً عن الإشراف على الوظائف الإدارية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات). تم تعيين أول مدير عام، إريك ويندهام وايت، في 23 مارس 1965. كان لدى الجات ما مجموعه 5 مديرين عامين حتى تم تشكيل منظمة التجارة العالمية في عام 1995. كان بيتر ساذرلاند آخر مدير عام للجات، وأول مدير لمنظمة التجارة العالمية.

اسم	تولى منصبه	ترك المكتب	دولة
1 إريك ويندهام وايت	1948	6 مايو 1968	المملكة المتحدة
2 أوليفر لونج	6 مايو 1968	1 أكتوبر 1980	سويسرا
3 آرثر دنكل	1 أكتوبر 1980	1 يوليو 1993	سويسرا
5 بيتر ساذرلاند	1 يوليو 1993	1 مايو 1995 (منظمة التجارة العالمية)	أيرلندا

### المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

هو مسؤول منظمة التجارة العالمية (WTO) وهو مسؤول عن الإشراف على العمليات الإدارية للمنظمة وتوجيهها. نظرًا لأن قرارات منظمة التجارة العالمية تتخذ من قبل الدول الأعضاء، إما من خلال مؤتمر وزاري أو من خلال المجلس العام، فإن المدير العام لا يتمتع بسلطة كبيرة على مسائل السياسة العامة - فالدور في المقام الأول استشاري وإداري بطبيعته. يشرف المدير العام على أمانة منظمة التجارة العالمية التي يبلغ عدد موظفيها 700 موظف ويعينهم أعضاء منظمة التجارة العالمية لمدة أربع سنوات.

ظل منصب المدير العام شاغراً منذ 31 أغسطس 2020، بعد استقالة روبرتو أزيڤيدو من البرازيل الذي شغل المنصب منذ 1 سبتمبر 2013. في 5 فبراير 2021، حصلت الدكتورة نجوزي أوكونجو إيويالا من نيجيريا على دعم الولايات المتحدة للمدير العام لمنظمة التجارة العالمية. ستصبح أوكونجو إيويالا أول امرأة وأول أفريقية تشغل هذا المنصب.

المدير العام الحالي هو روبرتو أزيڤيدو من البرازيل، منذ 1 سبتمبر 2013.

قبل تشكيل منظمة التجارة العالمية، كان للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) سلسلة من المديرين العامين. كان بيتر ساذرلاند آخر مدير عام للجات والأول في منظمة التجارة العالمية.

هذه قائمة بأسماء الموظفين السابقين لمنصب المدير العام. وقد أنشئت هذه الوظيفة في عام 1995، وإن كان الأمين التنفيذي السابق يعتبر في كثير من الأحيان معادلاً مباشراً

المواطن	مدة العمل		المدير العام	الصورة	
	نهاية	بداية			
 أيرلندا	30 أبريل 1995	1 يوليو 1993	بيتر ساذرلاند (1946-2018)		1
 إيطاليا	31 أغسطس 1999	1 مايو 1995	ريناتو روجيرو (1930-2013)		2
 نيوزيلندا	31 أغسطس 2002	1 سبتمبر 1999	مايك مور (1949-2020)		3
 تايلاند	31 أغسطس 2005	1 سبتمبر 2002	سوباتشاي بانيتشباكدي مواليد ( 1946 )		4
 فرنسا	31 أغسطس 2009	1 سبتمبر 2005	باسكال لامي مواليد ( 1947 )		5
	31 أغسطس 2013	1 سبتمبر 2009			
 البرازيل	31 أغسطس 2017	1 سبتمبر 2013	روبرتو أزيفيدو مواليد ( 1957 )		6
	31 أغسطس 2020	1 سبتمبر 2017			
 نيجيريا  الولايات المتحدة	#	1 مارس 2021	نغوزي أوكونجو إيويالا مواليد ( 1954 )		7

## هيكلية منظمة التجارة

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء، وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد أنيط بها بشكل أساسي مهمة تطبيق اتفاقية أورغواي. ومن أهم لجانها وهيكلها التنفيذية:

1. المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة. ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل. وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر/ كانون الأول 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/ أيار 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر/ كانون الأول 1999، ومن المقرر انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر/ تشرين ثاني 2001.
2. الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.
3. المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهرياً، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفرض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.
4. المجالس الرئيسية: وتتكون من:
  - مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.
  - مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
  - مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة التجارة.
5. اللجان الفرعية: وهي أربع لجان:
  - لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
  - لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً.
  - لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
  - لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة. وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.
6. مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.



# مقدمة عامة

خلال أكثر من ثلاثة عشر سنة، قضتها حكومات متعاقبة جرياً وراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، دون وعي أو معرفة ما الجدوى من ذلك، غير تقليد العالم فيما يذهب إليه، فكم من الإنفاق على هذا الاتفاق استهلكته عملية متابعة هذا الانضمام على مدى ما يقرب من عقد ونصف من الزمن؟

ولعل الجمهورية اليمنية كأحد الدول النامية، والتي قد تتأثر بهذه المتغيرات الجديدة إما سلباً أو إيجاباً خاصة وكونها تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير. لقد أدى اعتماد الجمهورية اليمنية خلال السنوات الماضية على الإيرادات النفطية، إلى زيادة في واردات اليمن من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام.

**وقد اتخذت حكومة اليمن منذ عام 1990 العديد من الإجراءات التنظيمية للتجارة الخارجية تمظهرت في الآتي:**

1. إلغاء الدعم عن عدد من السلع.
2. منح الإعفاءات الجمركية التي كانت تقدم سابقاً لظروف غير مبررة.
3. تبسيط الإجراءات الجمركية.
4. إصدار القانون رقم 15 لسنة 1990 بشأن إصدار التعريفات الجمركية.
5. إصدار القانون رقم 14 لسنة 1991 بشأن الجمارك وقد نظم القانون رقم 15 لسنة 1990 التعريفات الجمركية بين 15 % كحد أدنى ، و 200 % كحد أقصى ، وقد بلغ عدد فئات التعريفات 15 فئة.
6. إلغاء تراخيص الاستيراد للسلع الواردة إلى أراضي الجمهورية بموجب القانون رقم (1) لسنة 1992 م بشأن التجارة الخارجية ما عدا السلع المستوردة المدعومة والسلع المستوردة بواسطة الأشخاص المستفيدين من قانون الاستثمار رقم (22) لعام 1992 م وتعديلاته بإخضاعها لرخصة استيراد مسبقة.
7. حظر على حائزي رخص الاستيراد ما يلي : بيع الرخصة أو التنازل عنها للغير بيع السلع المستوردة موضوع الرخصة خارج الجمهورية أو إلغاء طلبه أو التخلي عن استيرادها قبل الحصول على إذن مسبق من الوزارة.
8. استيراد السلع من البلدان المحظور التعامل معها. تعديل أو تحديد أو تصحيح أي بيانات على رخص الاستيراد بعد إصدارها إلا من قبل الجهة المانحة للرخصة. وغيرها من القوانين الخاصة بالتعريفات الجمركية. 9. تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري وإلغاء كل من الرقابة السعرية والاستيراد والتسويق على القمح وتعديل أسعار بعض السلع المدعومة وقوانين خاصة بالسلع الزراعية والصحة والبيئة والحقوق الفكرية وحقوق المؤلف وغيرها.

1. آثار وتحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري ، مذكرة ماجستير للباحثة بن عيسى شافية ، حيث تناولت هذه المذكرة الآثار والتحديات التي سيواجهها القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية ، وتوصلت إلى أن تحرير تجارة الخدمات المالية سوف يخلق آثار إيجابية وسلبية على القطاع المصرفي الجزائري.
2. تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية ، مذكرة ماجستير من إعداد الباحثة خزندار وردة ، حيث تناولت فيها تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، وقد توصلت هذه المذكرة إلى أن على الجزائر تفعيل جهودها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قبل نهاية جولة الدوحة وإلا فإن عملية الانضمام ستكون أكثر صعوبة فيما بعد .
3. أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة ماجستير للباحثة محلول زكية ، حيث تناولت فيها مدى إدراك موظفي البنوك لأثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية وتوصلت إلى اتفاقية تحرير الخدمات ستضع القطاع المصرفي الجزائري أمام محل للمنافسة الأجنبية ، مما يحتم عليها التكيف مع متطلبات السوق.
4. أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية ماجستير للباحث محمد حمو ، حيث تناول فيها الآثار المتوقعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على عمل البنوك الجزائرية ، وتوصل إلى تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في بيئة مصرفية مثل بيئة الجزائر سوف يخلق آثار سلبية وأخرى إيجابية ، وعلى الجزائر أن تقوم بتأهيل بنوكها

## آراء عدد من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين ورجال المال والأعمال في اليمن

### وزير الصناعة والتجارة اليمني سعد الدين بن طالب

إن الانضمام حدث تاريخي، وسيحقق لليمن وشعبه مكاسب كبيرة وسيوفر الكثير من فرص العمل ونشر الاستثمارات في كافة المجالات المختلفة، خاصة في التنمية الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار في اليمن وغيرها من الفوائد التي ستتوافر له بعد الانضمام. حماية الجودة، فالمنظمة ستوفر خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل مساعدات مالية وفنية للارتقاء بجهاز الحماية الفني ، خصوصاً المنافذ الجمركية ومعامل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس

### البروفيسور سيف العسلي

إن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، لا يُقدم أو يُؤخر أبداً ، وليس هناك أي وعي لا من الحكومات السابقة ولا الحالية، بردود لمثل هذه الاندفاعات التي لا هدف مدروس منها سوى تقليد الآخرين، وهذه هي سياسة الحكومات المتعاقبة، وإلا ما معنى أن تقبل أي حكومة على إرهاب نفسها في سبيل الانضمام إلى منظمة التجارة، وهي بلد مستورد بنسبة 98 بالمائة هذا إذا لم تكن 100% وهذا لا يحتاج إلى دليل الوضع الاقتصادي اليمني هش، ولا يتحمل مثل هذه الأمور فهي تزيد من إرهابه، وعلى جانب آخر ما هي الإجراءات الاحترازية، التي بادرت إلى عملها سواء الحكومات السابقة أو الحالية ، حيال الانضمام إلى المنظمة، لتفادي سياسة السوق المفتوحة، وكان الأفضل لها من أن تنفق أموالاً طائلة على جلب مزيد من الضرر، أن تنفقها على إعادة إصلاح النظام الضريبي وغير ذلك، مما سيكفيها عن ذل السؤال من العالم.

### د/ علي قائد أستاذ الاقتصاد

إن الآثار السلبية المباشرة لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية على المدى القصير قد تكون عالية جداً، خصوصاً بالنسبة للقطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الخدمية الأخرى، غير أنها ستخفف في الأجل الطويل وصولاً إلى تحقيق إيجابيات كبيرة جداً للاقتصاد اليمني. وبهدف لتحقيق المكاسب على المدى الطويل، ولذلك مطلوب من القطاع الخاص (الاقتصاد الخاص) أن يكون قادراً على التعاطي مع بنود المنظمة، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لتجويد المنتجات وإداء الخدمات خصوصاً في القطاع المالي، أيضاً يتوقف على قدرة المؤسسات اليمنية على الاندماج فيما بينها لتشكل قوة ملموسة، وبصورة ينبغي على الصناعات المحلية تطوير منتجاتها وتحسين الجودة والنوعية وتطوير أساليبها التسويقية والالتزام بالمواصفات الدولية بما يلبي متطلبات الأسواق المحلية والأجنبية، إضافة إلى تأهيل كوادرها والبحث عن أسواق جديدة.

### د/ الصنوي رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لا يوجد أي اهتمام أو اجراءات سواء تحصينيه أو توعوية من قبل الحكومة أو المنظمات المختلفة والمؤسسات المعنية ، وانضمام الجمهورية اليمنية يتطلب تغييرات اساسية، سواء في الجانب المعيشي أو غيره. هناك اتفاقيات في منظمة التجارة قد تخلف آثاراً سلبية سواء في جانب الإنتاج المحلي أو على المستهلك اليمني

### الدكتور سعيد عبد المؤمن رئيس مركز الأمل للشفافية وقضايا العمل

يذكر أن الاقتصاد اليمني سيزداد انكشاف. ومن ذلك أن الرسوم الجمركية ستخفف، مما سيعني التأثير على إيرادات الدولة، وإغراق الأسواق اليمنية بالسلع والمنتجات الخارجية سيؤثر سلباً في الاقتصاد والمنتجين المحليين. وبشأن إيجابيات الانضمام ، قال عبد المؤمن إن المستهلكين سيستفيدون من زيادة تدفق المنتجات الخارجية الأكثر جودة، وبسعر أقل، وستتوافر للمستهلك الكثير من الخيارات من السلع والخدمات بأسعار أقل وجودة أعلى، وسيزيد من ثقة المستهلك بها، وسيحاصر الغش التجاري والتلاعب بالأسعار ، وسيوفر فرصاً للمنتجين والمصدرين اليمنيين لدخول الأسواق الخارجية، بشرط الالتزام بالمواصفات والتغليف الجيد والقيام بالدراسات التسويقية، وأن تعمل الدولة على تحسين الخدمات بحيث تقلل تكاليف الإنتاج والنقل والشحن، وأن ثمة احتمالات

بتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن في حالة تحقق الأمن والاستقرار فيه، وهو ما سيؤدي إلى إيجاد فرص عمل وزيادة الدخل للعاملين.

#### رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر

اليمن تحولت إلى سوق مفتوح لكافة السلع والمنتجات بما فيها المغشوشة والمنتھية الصالحية، ما يقلل من مخاطر الانضمام إلى المنظمة، وذكر أيضاً أن انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية يعد خطوة إيجابية لدمج الاقتصاد اليمني في منظومة الاقتصاد العالمي، والاستفادة من حركة الاستثمارات والتبادل التجاري والصناعي مع العالم الخارجي. وانتقد سير الحكومة في المفاوضات لوحدها دون شراكة فاعلة مع القطاع الخاص وغياب كامل للمجتمع المدني، رغم تأثر هذين القطاعين من الانضمام، ودعا نصر صناع القرار الاقتصادي في البلد السعي للاستفادة المثلى من انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال إعداد المنتجات اليمنية للتصدير إلى أسواق جديدة، وإيجاد حماية لبعض المنتجات المحلية، وطالب الحكومة بوضع استراتيجية جادة للارتقاء بالمنتج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية أمام منتجات العالم، مشيراً إلى أن السوق اليمنية تعاني من انكشاف خلال السنوات الماضية، موضحاً أن الدول التي استطاعت أن تفاوض جيداً وأن تحصل على مميزات لما تتمتع به من صناعات ومنتجات زراعية وأي صادرات يتطلب تصديرها إلى الدول العضوة في المنظمة هي التي تستفيد بصورة أكبر من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

# الفصل الأول

## منظمة التجارة العالمية

### وانضمام الجمهورية اليمنية

## منظمة التجارة العالمية ( WTO )

مع مطلع عام 1995 بدأت منظمة التجارة العالمية ( WTO ) نشاطها لتصبح المنظمة الدولية المسؤولة عن النظام التجاري الدولي ، الذي تمخضت عنه مجموعة اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، والتي تم التوقيع عليها في نيسان / أبريل 1994 في مراكش بالمغرب . وقد سعى المجتمع الدولي في جولة المفاوضات الأخيرة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ( الجات ) التي امتدت سبع سنوات ) وشاركت فيها لأول مرة الدول المتقدمة والنامية ( إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بطابع شامل بالقدرة على التكيف ، أخذاً في اعتباره مصالح الدول على اختلاف مستويات التنمية فيها . وذلك عن قناعة كاملة بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف يضمن لكل طرف قويا كان أو ضعيفا، صغيرا أو كبيرا ، أن يكون على قدم المساواة مع الآخرين في احترام الالتزامات والدفاع عن الحقوق في إطار متوازن .

ويعتبر إنشاء منظمة التجارة العالمية أحد أهم نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بالإضافة إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بلغت ثمانية وعشرين اتفاقا في مجالات التجارة في السلع ، والخدمات ، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية . وقد حققت حزمة تلك الاتفاقات المزيد من تحرير التجارة الدولية ، مع إرساء قواعد المنافسة العادلة ، مما أدى إلى تخوف بعض المحللين الاقتصاديين من نتائج الجولة خاصة بالنسبة للدول النامية حديثة العهد بالتصنيع . ويمكن إيجاز نتائج المفاوضات في أنها اتخذت اتجاهين أساسيين

اتجاه أفقي : لتوسيع مضمون التنظيم التجاري الدولي ليشمل قطاعي التجارة في المنسوجات ، والسلع الزراعية ، بالإضافة إلى التوصل إلى أول اتفاقية تجارية دولية متعددة الأطراف في مجال التجارة في الخدمات ، وكذلك إلى اتفاقية لتنظيم الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

اتجاه رأسي : حيث وضعت بعض القواعد الجديدة لترسيخ مبدأ المنافسة العادلة ، متوخية المرونة في ما يتعلق بالدول النامية والأقل نموا . كما تم أيضا تعديل بعض القواعد ض في اتفاقية الجات السابقة لتكون أكثر وضوحا في صياغتها وتطبيقها وفقا للخبرة العملية في تطبيقها في العقود السابقة ، مع تحسين أداء جهاز تسوية المنازعات .

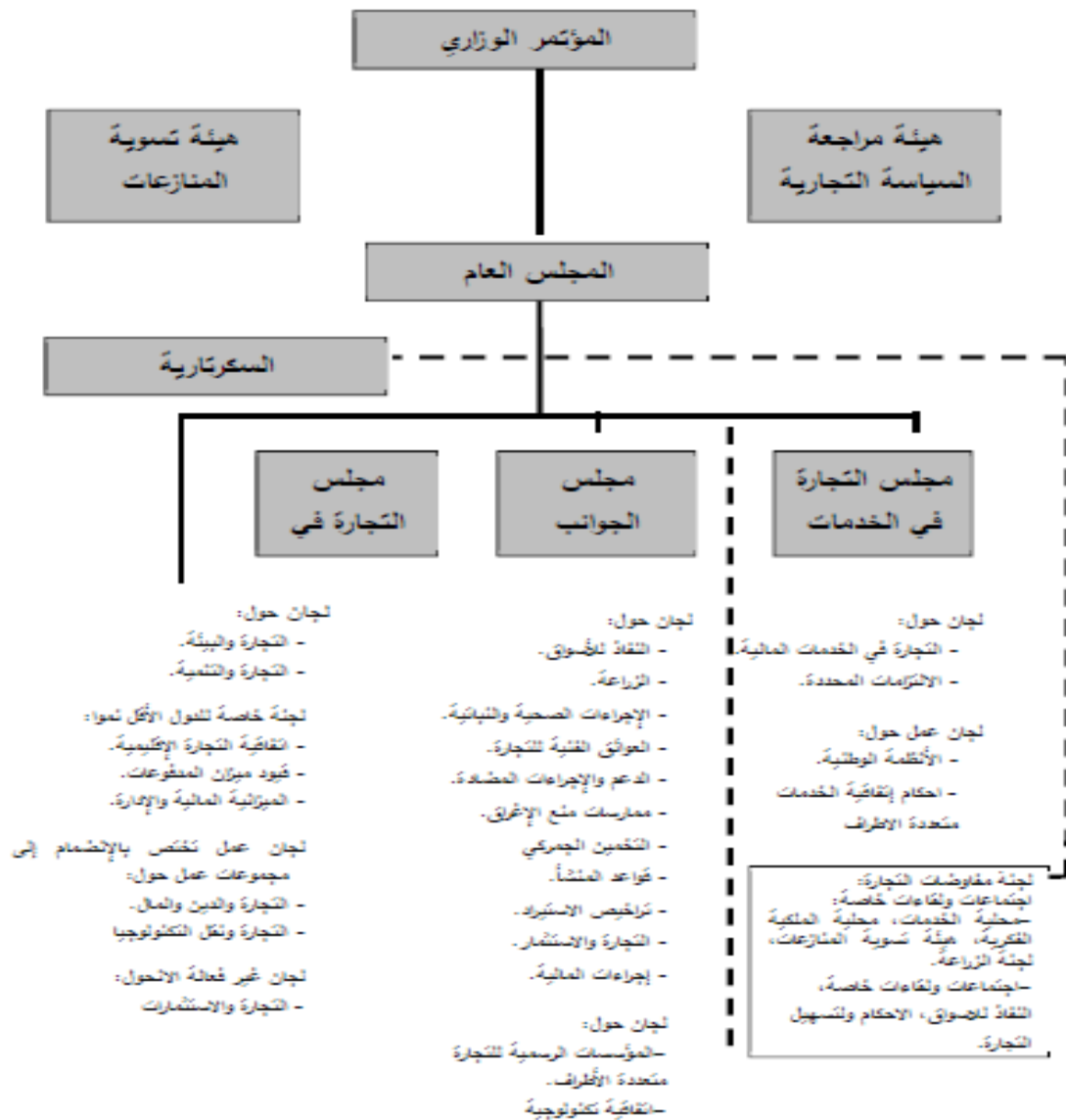
وتعتبر الاتفاقات التجارية الدولية التي تم التوصل إليها في مجموعها تطورا أساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن لدولة –تحرص على مركزها الدولي – أن تتجاهله . فالنظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية ، الذي نجح في إنشاء مؤسستين للإشراف على أمور النقد وانتقال رؤوس الأموال الدولية ( هما صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ) إلى جانب اتفاقية الجات ، فإنه يستكمل أركانه الآن بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

وتتضمن مجموعة الاتفاقات التي تديرها منظمة التجارة العالمية مجموعة من الالتزامات والحقوق . وينبغي أن نتذكر أن هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف شارك في صياغتها أكثر من مائة دولة لكل منها مصالحها الخاصة التي كثيرا ما تتعارض وتتناقض مع مصالح الأطراف الأخرى ، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تكون الحصيلة النهائية نوعا من توفيق المصالح المتعارضة ، بحيث لا يمكن خروج أحد الأطراف محققا لكل مصالحه في حين يخضع بعض الأطراف لتحمل كافة التكاليف . فمن المنطقي أن تتوازن الالتزامات والحقوق بحيث ينتهي الأمر بأوضاع متوازنة ، ولكن العبرة تكون بالحصيلة النهائية فالحكم على نتائج جولة أوروغواي يجب أن يتم بالنظر إلى هذه المحصلة النهائية ، وإلى المصلحة المتأتبة من الانضمام إلى النظام التجاري الدولي الجديد مع ما قد ينطوي عليه هذا الانضمام من أعباء أو على العكس نبذه ورفضه . وقد تنبته الوثيقة الختامية لأعمال جولة أوروغواي إلى ذلك ، فالأمر معروض على الأطراف في حزمة واحدة ، أما قبولها بكل أجزائها وإما رفضها . ولا يجوز لدولة أن تقبل بعض الأحكام وتتخلف على البعض الآخر ، مع ملاحظة أن عددا من تلك الاتفاقات سوف يؤثر أيضا على الدول غير الأعضاء ليس فقط بحكم تمثيل تجارة الدول المنضمة إليها لأكثر من 90 في المائة من حجم التجارة الدولية ، بل أيضا كنتيجة حتمية لأن الدول غير

الأعضاء لها مصالح تجارية بالغة الأهمية مع أطراف الاتفاق التي عليها الالتزام به أمام باقي الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة الجديدة .

وقد ازداد اهتمام الدول النامية ومن بينها الدول العربية بموضوع عضويتها في منظمة التجارة العالمية في السنوات الأخيرة لأسباب أهمها البدء في تنفيذ خطط طموحة لتتويع الإنتاج المحلي ، والاتجاه نحو التصدير في إطار توجه عام للإصلاح الاقتصادي ، وتحرير التجارة الخارجية شملت معظم الدول . ومن ناحية أخرى ، فقد كان أحد أهم نتائج جولة أوروغواي هو شمول قطاع التجارة في الخدمات كأحد مقومات التنظيم التجاري الدولي الجديد ، إذ دعت الأهمية المتزايدة لهذا القطاع بالنسبة لمعظم الدول العربية بوجه عام والخليجية منها بصفة خاصة إلى تزايد الاهتمام بعضوية المنظمة الجديدة.

### الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية





## خطوات انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية

وبدأت اليمن بخطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 1 يونيو 1998م، وواصل فريق التفاوض اليمني مفاوضات الانضمام للمنظمة فكانت الخطوة الأولى تشكيل لجنة لدراسة الموضوع، مكونة من البنك المركزي اليمني، ووزارات المالية، والتموين والتجارة، والتخطيط والتنمية والصناعة، وأصبح أعضاؤها نواة اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية.

وقد أعدت هذه اللجنة مسودة خطاب طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واقترحت تشكيل لجنة السياسات العامة، وفريق للتفاوض. واستمرت تلك اللجان في أعمالها مع فريق التفاوض حتى أقر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 17 يوليو 2000 طلب انضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية بالأجماع، وتم تشكيل فريق عمل مفتوح العضوية من قبل الدول الأعضاء في المنظمة، والبدء بأعداد مذكرة نظام التجارة الخارجية وهو المتطلب الأول لبدء عملية التفاوض لانضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية. وقد توجب خطوات الانضمام بعقد ثلاثة اجتماعات الأول على المستوى المتعدد الأطراف عام 2004م، الثاني على المستوى الثنائي بين اليمن وبعض شركائها التجاريين عام 2005م، والثالث اجتماع مع المنظمة لمناقشة وثيقة ملخص الحقائق التي قدمتها اليمن إلى سكرتارية المنظمة عام 2006م، واستمرت حتى ديسمبر 2012م، ثم تبني الاجتماع الرسمي الحادي عشر والأخير لفريق العمل يوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر 2013 حزمة وثائق "شروط انضمام الجمهورية اليمنية إلى المنظمة" مشروطاً بموافقة المؤتمر الوزاري التاسع في بالي \_ اندونيسيا 3\_6 ديسمبر 2013، تم دعوة اليمن للمصادقة على بروتوكول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بالي بموافقة جماعية من قبل وزراء ورؤساء وفود 159 عضواً في المنظمة العالمية. وكان التوقيع على بروتوكول الانضمام من قبل معالي الدكتور/سعد الدين بن طالب "المشروط بالمصادقة الوطنية الداخلية" عصر يوم 1 ديسمبر 2013 على أن تتم المصادقة الوطنية بحلول الثاني من شهر يونيو 2014، ليصبح اليمن العضو 160 عقب 30 يوماً من إيداع وثيقة المصادقة لدى مدير عام المنظمة.

**الجدير بالذكر أن الجمهورية اليمنية في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية قد التزمت في قطاع الخدمات بالآتي :**

1. السماح بإنشاء مصارف مشتركة ويفتح فروع للمصارف الأجنبية في اليمن ، وفقاً للشروط التي يحددها البنك المركزي اليمني وزارة المالية ووفقاً للتشريعات اليمنية .
2. السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو فروع شركات أجنبية بعد خمس سنوات من تاريخ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
3. السماح بالعمل للشركات العامة في مجال تقديم خدمات سوق المال ، مثل خدمات ضمان الاكتتاب ، والسمسرة ، والمقاصة ، والتسوية وحفظ الأوراق المالية ، والتسويق ، والترويج ، وإدارة محافظ الأوراق المالية ، وإدارة وإنشاء صناديق الاستثمار الجماعي ، وقبول الودائع ، والإقراض وضمانات التحويلات ، والإتجار لحساب العملاء ، والمشاركة في إصدار الأسهم
4. السماح بإنشاء الفنادق والمطاعم بعد الحصول على التراخيص اللازمة لتلك من الجهات ذات العلاقة
5. السماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع، ولمشروعات تطوير الموانئ، وخدمات الإنشاءات والاستثمارات الهندسية .

وفي الحقيقة فإن عرض الانضمام الخاص بالتجارة في الخدمات الذي تقدمت فيه الجمهورية اليمنية هو بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للولوج إلى السوق اليمني طبقاً للتشريعات اليمنية في قطاعات البنوك والتأمين وإعادة التأمين وسوق المال .

## تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد اليمني

إن الجمهورية اليمنية كمثيلاتها من الدول الأقل نمواً ومستورد صافي للغذاء وهناك مخاوف من اثر تحرير التجارة على الاقتصاد القومي وخصوصاً على الصناعات الوليدة وانخفاض الإيرادات الحكومية ومن الآثار المتوقعة على الميزان التجاري والمدفوعات اليمنية.

وبالتالي كما أظهرت المؤشرات احتمال غلبة الآثار السلبية على الآثار الإيجابية.

الفرص المتاحة هناك العديد من المزايا والفرص التي دفعت دول العالم إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تأمل تحقيقها في حال الانضمام، إلا أن جني هذه الفرص يعتمد على خصائص الدول وقدرتها على الاستفادة منها، والتالي توضيح لأهم الفرص المحتملة في حال تحرير القطاع المصرفي اليمني في ظل الاتفاقية العامة للخدمات ومدى قدرة القطاع المصرفي اليمني على الاستفادة من هذه الفرص .

## إحصائية تأثير منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي

وبالنسبة للأثر على قطاع الخدمات المصرفية، تشير نتائج تحليل العينة ان 68 % من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين، و 79 % من رجال المال والاعمال يتوقعون ان انضمام اليمن الى WTO سيكون له اثر ايجابي على القطاع المالي والمصرفي من خلال تحسين جودة الخدمات المصرفية، وتوفير مصادر أكبر لتمويل الاستثمارات، واستفادة الجهاز المصرفي من فرص الانفتاح/ الاندماج مع الأسواق الخارجية، ورغد الجهاز اليمني المصرفي بخبرات وكفاءات أجنبية. في حين يرى 26 % من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين، و 17 % من رجال المال والاعمال عكس ذلك أي انه سيطرأ عليه أثر سلبي من خلال صعوبة قدرة البنوك اليمنية على منافسة البنوك الأجنبية، وزيادة تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج عن طريق المصارف الأجنبية العاملة في اليمن واوضح 67 % من العينة ان انضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء .

## الفرص المتاحة:

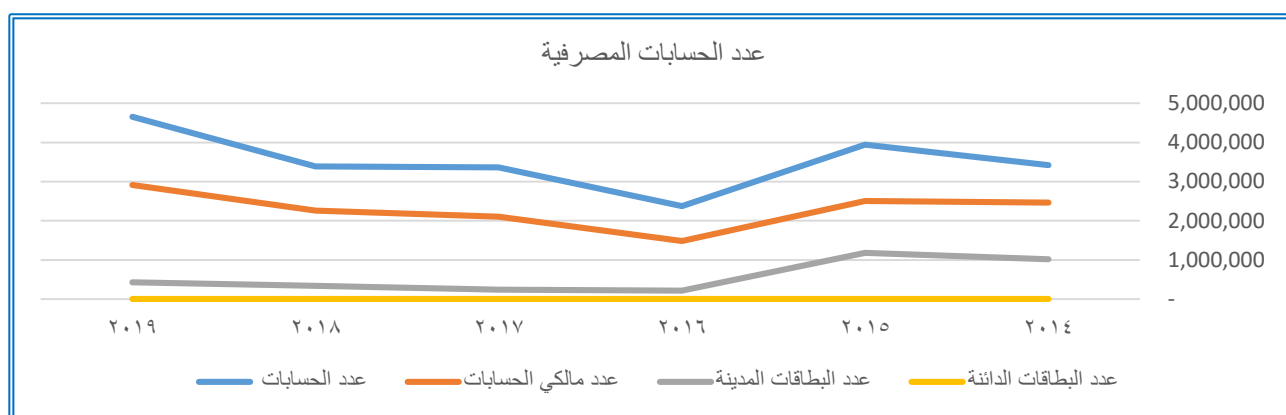
### أولاً: تعزيز كفاءة أداء القطاع المصرفي اليمني

يستند معظم المؤيدين لتحرير القطاع المصرفي إلى حجة مفادها أن إزالة القيود الداخلية والخارجية يتيح للوحدات المصرفية ممارسة نشاطها في بيئة متوافقة مع معايير السوق، وبالتالي ستكون أكثر حرصاً على رفع كفاءة أدائها لتتمكن من البقاء ثم الاستمرار ثم المنافسة.

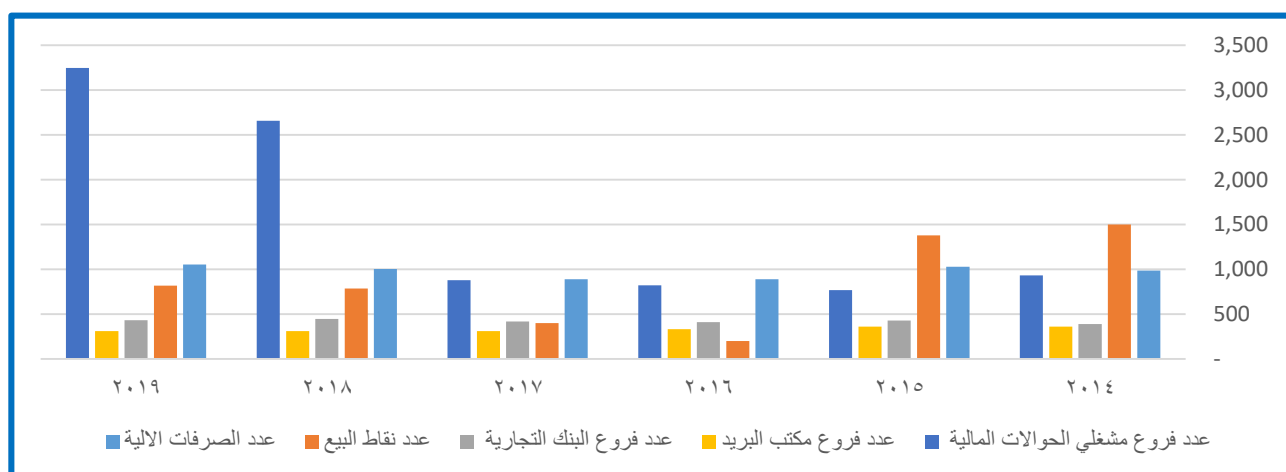
وفي هذا السياق، أظهرت بيانات القطاع المصرفي اليمني خلال الفترة (2014- 2019) وجود تحسن في كفاءة أداء البنوك، سواءً من حيث الجودة المصرفية أو من حيث الأداء المالي للبنوك.

- جودة الخدمات المصرفية المقدمة

- تطور عدد الحسابات المصرفية



البيانات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الحسابات	3,423,322	3,942,035	2,371,468	3,366,025	3,384,470	4,655,732
عدد مالكي الحسابات	2,460,055	2,504,894	1,482,168	2,103,766	2,256,313	2,909,833
عدد البطاقات المدينة	1,017,402	1,182,320	213,444	242,798	335,944	427,281
عدد البطاقات الدائنة	6,604	7,977	1,776	1,760	1,838	1,206



2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيانات
1,052	1,002	890	890	1,028	983	عدد الصرافات الآلية
817	786	400	200	1,377	1,500	عدد نقاط البيع
433	444	416	410	427	387	عدد فروع البنك التجارية
311	311	311	330	360	360	عدد فروع مكتب البريد
3,244	2,656	876	820	767	932	عدد فروع مشغلي الحوالات المالية

#### ❖ تطور التنوع في الخدمات المصرفية

- خدمة الصراف الآلي. خدمة بطائق الائتمان (فيزا كارد، ماستر كارد، وغيرها) .
- خدمة صرف المرتبات .
- خدمة تحويل الأموال SWIFT.
- خدمة الشراء عبر الجوال. خدمة نقاط البيع POS.
- خدمة التسديد .
- خدمة الإنترنت المصرفي
- تطور التفريغ المصرفي يتسم القطاع المصرفي اليمني بأنه متركز جغرافياً العاصمة صنعاء وفي بعض محافظات الجمهورية ، حيث يتضح من بيانات الجدول أن عدد الفروع المصرفية قد زاد كمعدل إجمالي بنسبة 72.5% مما يشير إلى حرص البنوك على الانتشار الجغرافي وإتاحة الخدمة المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من العملاء\*تطور كفاءة الأداء المالي للبنوك وسيتم قياس كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي اليمني بالاعتماد على رأس المال المصرفي

جدول ٢: عدد فروع المصارف في اليمن وتوزعها النسبي والزيادة بحسب فئة المصارف					
فئة المصارف	عدد الفروع		توزيع نسبي		الزيادة لكل فئة (%)
	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٤	
المصارف العامة	٥٦	٧٩	٣٥,٠٠	٢٨,٦٢	٤١,٠٧
المصارف التقليدية المشتركة	٥٧	١٠٩	٣٥,٦٢	٣٩,٥٠	٩١,٢٣
فروع المصارف الأجنبية	١٥	١٩	٩,٣٨	٦,٨٨	٢٦,٦٧
المصارف الإسلامية	٣٢	٦٩	٢٠,٠٠	٢٥,٠٠	١١٥,٦٣
الإجمالي	١٦٠	٢٧٦	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٧٢,٥
إعداد الباحث استناداً إلى: البنك المركزي اليمني التقرير السنوي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، صنعاء، ٢٠١٥.					

ويعد رأس المال ذا أهمية في الحفاظ على سلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها

## ثانياً : تعزيز دور القطاع المصرفي في التنمية

أن الهدف المنشود من البنوك هو التنمية الاقتصادية ولن يتم ذلك إلا إذا تعزز دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية والمتمثل في جذب أكبر قدر ممكن من مدخرات الأفراد والمؤسسات ومن ثم إعادة ضخها في قنوات استثمارية منتجة. وفي هذا السياق يرى مؤيدو تبني إجراءات تحرير القطاع المصرفي وإزالة القيود أمام دخول البنوك الأجنبية بان التحرر يعزز من دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال

- دخول البنوك الأجنبية من كفاءة أداء القطاع المصرفي. يؤدي دخول البنوك الأجنبية إلى زيادة حجم الودائع.
- إن البنوك الأجنبية الكبيرة قادرة على تمويل مشاريع عالية التكلفة تعجز عنها البنوك المحلية .

إلا أن هذه الغايات تعتمد على خصائص الاقتصاد الوطني والقطاع المالي للدولة المستضيفة.

## ثالثاً : تعزيز كفاءة رأس المال وتشجيع الاندماجات بين البنوك

- وتعني الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنوك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال
- الناحية الفنية: "إن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع وكذلك يؤدي إلى ربحية البنك ثم نموه"
- الناحية المحاسبية "إن كفاية رأس المال تعني أن الموجودات أكبر من المطلوبات

## رابعاً : تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية

1. وتعني السماح للبنوك المحلية بالنفاذ للأسواق الخارجية.
2. تحسين فرص التصدير والنفاذ الى الأسواق، وذلك من خلال تقليل العوائق في وجه صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة سواء من السلع أو الخدمات ويندرج تحت هذا البند .
3. منح فترات زمنية انتقالية لتطبيق الاتفاقات، حيث تمنح فترات الانتقال للدول النامية فسحة من الزمن لتنفيذ اتفاقيات المنظمة، وتبلغ الأحكام المتعلقة بذلك ثلاثون حكماً .
4. تقديم المساعدة الفنية والتدريب، ذلك أن معظم الدول النامية تفتقر الى البنية التحتية والقدرات الفنية والبشرية للإيفاء بمتطلبات اتفاقيات المنظمة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية وغيرها، ولذلك تضمنت بعض الاتفاقيات عدة نصوص للمساعدات الفنية بلغت 14 حكماً في الاتفاقيات المتتالية.

## التحديات المحتملة:

ان استفادة الدولة من الفرص التي تتيحها الاتفاقية العامة للخدمات مرهون بمدى تقدم وازدهار اقتصادياتها فعلى الرغم من وجود العديد من الفرص والمزايا التي تسعى الدول الاستفادة منها في حال انضمامها الى منظمة التجارة العالمية. الا انه في المقابل توجد العديد من العوائق والتحديات وخصوصا للدول النامية والاقبل نموا وبناء على فان تحرير القطاع المصرفي الذي يعد من اهم القطاعات الخدمية في اقتصاد قد يحمل في طياته العديد من المخاطر والتحديات، بالنسبة للقطاع المصرفي اليمني فمن المحتمل ان يواجه العديد من التحديات منها ما هو متعلق بالقطاع المصرفي في ذاته ومنها ماله علاقة بالبيئة المحيطة به سواء كانت اقتصادية او تشريعية او تنظيمية ،بالإضافة الى التحديات ذات العلاقة بالقدرات التفاوضية مع منظمة التجارة العالمية .

## تحديات تتعلق بمناخ الاقتصاد الكلي وبيئة الاستثمار:

يعد القطاع المصرفي في أي اقتصاد عنصرا مؤثرا ومتأثرا في ذات الوقت، وبناء على ذلك فان القطاع المصرفي يتأثر مباشرة بمناخ الاقتصاد الكلي المحيط به عموما ويتأثر ببيئة الاستثمار خاصة، كون الاستثمار هو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي، والتالي عرض لاهم خصائص الاقتصاد اليمني والبيئة الاستثمارية اليمنية ومدى تأثير هذه الخصائص على العمل المصرفي في اليمن

## أولا: تدني حجم الادخار في الاقتصاد اليمني:

باعتبار ان زيادة حجم الاستثمار بشقية الخاص والعام هو السبيل لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي فان ذلك لا يأتي الا بوجود مدخرات يتم توجيهها الى مجالات الاستثمار المختلفة الا ان حجم الادخار في الاقتصاد اليمني تعد منخفضة وذلك لسببين رئيسيين:

1. تدني مستوى دخل الفرد

2. غياب العادات المصرفية

## ثانيا: ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية:

على الرغم من حدوث تحسن نسبي في البيئة الاستثمارية خلال السنوات القليلة الماضية والذي يعزي للتعديلات المتتالية على قانون الاستثمار، الا ان مجمل الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية او اجنبية مازالت محدودة.

يمكن ارجاع محدودية الاستثمار في اليمن الى وجود العديد من الصعوبات والمعوقات من أهمها:

## معوقات اقتصادية:

التضخم: المقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في متوسط الأسعار الجارية او بمعنى اخر انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية.

## ضعف تنمية الموارد البشرية:

تواجه تنمية الموارد البشرية قيودا عديدة، أبرزها اتساع المية الى (47.2%) من السكان البالغين ومحدودية المؤسسات التعليمية والتدريبية وتدني مستوى مخرجات التعليم

## معوقات فنية:

1. الضعف الشديد للبنية التحتية الأساسية (ماء، كهرباء، صرف صحي، طرقات) حيث بلغت نسبة الذين يحصلون على مياه

من الشبكة العامة حوالي 26% من السكان

2. عدم توفر أراضي مخصصة للاستثمار وعدم وجود سياسة واضحة في تسعير الأراضي
3. لا توجد مناطق صناعية يمنية مؤهلة اسوة بالدول المجاورة
4. ضعف مؤسسات التعليم الفني والتدريب في رفد سوق العمل بالكادر الفني والمهني المدرب.

#### معوقات إدارية:

1. غياب النظام المعلوماتي والاحصائي الدقيق في معظم المكاتب الرسمية، وهي لازمة للمستثمر لأعداد مشروعه وضمان سلامة القرار الذي سيتخذه
2. انخفاض كفاءة العنصر البشري
3. تواضع التكنولوجيا المستخدمة
4. عدم التوجه التسويقي للمنظمات
5. ضعف الأطر المؤسسية للقطاع الخاص

#### معوقات تنظيمية:

1. تعقيد الإجراءات الإدارية وعدم مرونتها،
2. مشكلة التهريب
3. اتخاذ إجراءات غير مدروسة وبوتائر متسارعة خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة
4. غياب الضريبة الجمركية العادلة لصالح المنتجات المحلية في مواجهة المنتجات المستوردة

#### معوقات قضائية:

1. عدم فاعلية الأجهزة الضابطة وبط القضاء في حل المنازعات المنظورة امامه
2. عدم المام القضاة باللغة الإنجليزية
3. عدم المام القضاة بقواعد القانون الدولي
4. عدم المام القضاة بالأنظمة الخاصة بالاتحادات الدولية المتعلقة بالنشاطات التجارية

#### تحديات تتعلق بمحدودية القدرات التنافسية للقطاع المصرفي اليمني:

اتضح مما سبق ان القطاع المصرفي يواجه عدة صعوبات وتحديات ترتبط ببيئة الاقتصاد الكلي التي يعمل في ظلها والتي يعمل في ظلها والتي تضعف من قدرته على استثمار امكانياته بفاعلية وعلى تعظيم مكاسبه إضافة الى ذلك فان القطاع المصرفي اليمني يتسم بسمات تظهر أوجه القصور ومواطن الضعف التي يعاني منها هذا القطاع والتي تحد من قدراته التنافسية في حالة دخول بنوك اجنبية وكبيرة ومتطورة الى السوق المصرفي وهذه السمات كالتالي.

1. صغر حجم المصارف اليمنية ونمط الملكية:
2. تواضع الكفاءات البشرية .

3. ضعف الاستثمار التكنولوجي ومحدودية الخدمات المصرفية الالكترونية:

4. صعوبة تطبيق مقررات بازل

### تحديات تتعلق بتواضع الإمكانيات والخبرات التفاوضية مع منظمة التجارة العالمية:

تحتل قضية التفاوض وحساسية ادارتها أهمية كبيرة في مجال العلاقات المعتمدة على المصالح المتبادلة بين أطرافها، وفي نطاق هذه العملية فإن مفاوضات بلادنا مع منظمة التجارة العالمية تتصف بذات الأهمية والتعقيد في ظل درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا التي بدأت بالأخذ بتحرير الاقتصاد والتجارة من القيود المفروضة عليها في ظل محدودية القدرات المقاومة للمخاطر مثل الانفتاح وفي ظل محدودية الإمكانيات والخبرات التفاوضية مع ظرف اخر تجتمع فيه ارقى الخبرات البشرية وهو ما يشكل واحدا من ابرز التعقيدات التي تواجهها بلادنا واقتصادنا

ويهدف هذا البحث إلى توضيح أثر انضمام الجمهورية اليمنية إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع تجارة الخدمات اليمنية، لذا أجد من المناسب تناول ذلك في مطلبين يستعرض أولهما: الأوجه الايجابية والسلبية لاتفاق الخدمات على الجمهورية اليمنية، ويهدف ثانيهما إلى إلقاء الضوء على أثر وانعكاسات تطبيق اتفاق التجارة في الخدمات على الجمهورية اليمنية، على النحو الآتي:

### أبرز الآثار الإيجابية

1. إن إنشاء فروع لمصارف أجنبية تتمتع بكفاءة وتقنية عالية سوف يؤدي إلى جلب تكنولوجيا عالمية حديثة إلى السوق المصرفي اليمني، وتدريب الكوادر الوطنية على تقنيات ليست متوفرة في السوق المصرفية اليمنية في الظروف الراهنة مما سيعزز روح المنافسة.
2. إن الاحتكاك المستمر بالمصارف الدولية من خلال إيجاد روابط مباشرة بين الأسواق المالية اليمنية والعالمية هي عملية كبيرة الفائدة للبنوك والشركات المحلية. تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف اليمنية من خلال إنشاء مؤسسات تقييم الشركات والمصارف ودعمها بخبرات وكفاءات أجنبية.
3. سيعزز من فرص انفتاح المؤسسات المالية اليمنية على العالم الخارجي ، ويزيد من قدرتها على الابتكار وزيادة مكانتها الاقتصادية

### الآثار السلبية :

1. إن المصارف الأجنبية ستعمل على تحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى الخارج، وبالتالي ستحرم اليمن من المصادر المالية التي كان من الممكن الاستفادة منها في خطط التنمية الوطنية.
2. إن تحرير القطاع المصرفي في اليمن سيؤدي الي فقدان استقلالية السياسة الاقتصادية اليمنية ومرونتها، كالرقابة على الصرف والسياسة النقدية وتخصيص الائتمان والاستقرار النقدي.
3. إن حدة المنافسة وخاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي قد يؤدي إلى خروج بعض المصارف اليمنية من الساحة المصرفية.
4. قد يؤدي إلى احتكار المصارف الأجنبية للعمل المصرفي نظراً للخبرة المصارف الأجنبية وكذلك فارق رأس المال.
5. سيؤدي تحرير المصارف إلى تقييد قدرة المؤسسات المالية اليمنية على دعم المصارف اليمنية، وهذا قد يؤدي إلى عدم قدرة البنوك اليمنية على خفض التكلفة وبالتالي تزداد الصعوبة.



# الفصل الثاني

## التحرير المصرفي

## مفهوم العولمة المالية

يقصد بالعولمة المالية فتح الأسواق المالية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا

إن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي . مما أدى إلى ارتباط وتكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال

### مزايا العولمة المالية

بالنسبة للدول النامية :

يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في الموارد المحلية.

مع نمو التدفقات الرأسمالية الخاصة والمتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار المحافظ المالية يسمح بالابتعاد عن القروض التجارية والحكومية من جانب الدولة ، وهو أمر يساعد للتحرك نحو الحد من نمو الديون الخارجية وأعبائها .

تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية ايجابية دون مغالاة ، وفي هذه الحالة ستزيد ودائع البنوك بعد أن تنافس في جذب المدخرات وهذا الأثر ينعكس في زيادة معدلات الادخار المحل ، كما أن هذه الأسعار الايجابية ستحفز المستثمرين للاستثمار في أنشطة إنتاجية وبهذا يتحسن الاقتصاد ككل

خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة ، فالحكومات تميل لسد عجزها إلى طرح السندات في الأسواق الدولية نظرا لانخفاض سعر الفائدة الخارجي ، والقطاع الخاص يفضل التمويل الأجنبي باعتباره التمويل الأرخص لان تكلفة التمويل تقتطع من الضريبة على أرباحه ، وكانعكاس للنجاح العولمة المالية زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل مما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة المحلية

بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة وأكثر ربحية وإلى فوائض في رؤوس الأموال و توفر ضمانات لأصحاب هذه الدول ساهمت زيادة درجة العولمة المالية من خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية.

### التحرير المصرفي

يعرف التحرير المصرفي على انه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة .

ويمكن تعريفه أيضا : يتمثل في إعطاء المصارف والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي ، وهذا التحرير معدلات الفائدة على الفروض والدوافع . والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وخفض نسبة الاحتياطي والإلزامي ، والتوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية ، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الوطني والأجنبي .

أما بالمعنى الواسع فالتحرير المصرفي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وإنشاء نظام إشرافي قوي وخوض بنوك القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للأجنبية منها بالدخول إلى السوق المصرفية المحلية .

### مبادئ التحرير المصرفي

يقوم التحرير المصرفي على مبدئين

تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية ، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة برفعها لادخار وخفضها لاستثمار ..

تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض المال والطلب عليها الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والاتفاق الاستثماري ، ومنه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي

### أهداف التحرير المصرفي

تتلخص هذه الأهداف في تطوير الظروف الملائمة للتحرير القطاع المصرفي وتوفير الأموال اللازمة والجو المناسب لزيادة الاستثمار ، وتمثل في :-

خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب الأموال للتمويل الاستثمار

رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية

تحرير التمويلات الخارجية مثل : تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال ، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

### شروط نجاح التحرير المصرفي

هناك 4 شروط أساسية يجب توفرها لنجاح التحرير المصرفي وهي كالتالي :

توافر الاستقرار الاقتصادي العام : من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام وهو وجود معدل تضخم منخفض ، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة ، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد ، مما يعرقل النمو الاقتصادي ، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي والتأثير سلباً على سياسة التحرير المصرفي .

توافر المعلومات والتنسيق بينها : نقصد بالمعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين ، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع .

إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي : إن إتباع وتطبيق سياسة التحرير المصرفي ، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعه الحقيقي والمالي بحيث :- القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق ، وفرض الضرائب مباشرة وغير مباشرة على المؤسسات ورفع الدعم على الأسعار ، وتطبيق سياسة المتخصصة . - القطاع المالي المصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة وقيد على تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير .

الإشراف الحذر على الأسواق المالية : يخصص التدخل الحكومي ، إنجاح سياسة التحرير المصرفي ، حيث تحدد الوكالات الإشرافية أدوار كل من المدير ومدراء الأعمال ، ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية ، إلى مكافحة التسبب عن طريق الاهتمام بمواجهة الأخطار ، وضمان الشفافية عن طريق الاهتمام بالأوضاع المالية .1

إيجابيات وسلبيات التحرير المصرفي

أولا : الإيجابيات هناك العديد من المزايا أو الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق من عملية التحرير المصرفي تذكر منها : -

إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها خاصة في ظل المنافسة الشديدة

إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة في مجال الإدارة بالاعتماد على الكفاءة المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية .

ترك المبادرة لآلية قوى السوق وبالتالي القضاء على المصارف غير القادرة على تحسين باستعمال عمليات الإدماج المصرفي .

رفع مستوى التعامل مع الزبائن ، وجلبهم بتقديم لهم أحسن الخدمات المصرفية وبالتالي الاعتماد على الادخار المحلي والأجنبي للتمويل الاستثمار لأنه أقل تكلفة .

زيادة حجم المعاملات يساعد على خفض المخاطر عن طريق رفع قيمة العائد الأموال المستثمرة عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات .

ثانيا : السلبيات من أهم سلبيات التحرير المصرفي الأزمات المصرفية التي مست العديد من الدول ونذكر منها :-

الأزمة المالية العالمية 2009 :

هي أزمة مالية حدثت بفعل مجموعات متراكمة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري في و.م.أ ومن أهم العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمات المالية والمصرفية هو المنافسة الشديدة بين المصارف والمؤسسات المالية بعد مباشرة سياسة التحرير المصرفي ، مما أدى إلى تقليص وانخفاض مردودية العمليات المصرفية والتوسع للتعامل بمشتقات المالية ، مما يؤدي إلى تنفق كبير في رؤوس أموال قصيرة الأجل ، ومنه عدم استقرار الاقتصاد الكلي مما يجعله سهل التعرض للصدمات الخارجية .

### الاتجاهات المصرفية الحديثة

لقد حدثت تطورات جوهرية في القطاع المصرفي عالميا وتتخذ عدة مظاهر ، ويمكن إجمال التطورات الحديثة في مجال العمل المصرفي كما يلي :

التنوع في الأنشطة والخدمات المصرفية

الاتجاه نحو الاندماج في البنوك

تطوير وتوسيع الخدمات الإلكترونية

### اتفاقية بازل لرقابة المصرفية

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحها لبنوك العالمية ، مما بسبب أزمات لهذه البنوك ، إضافة إلى منافسة القوية من جانب المصارف اليابانية للمصارف الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال الأولى ، فقامت السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشر ( وهي : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ،

ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، السويد ، المملكة المتحدة ، و.م.أ ، إضافة إلى لكسمبورغ وسويسرا ) بتشكيل لجنة من خبراء السلطات نقدية والمصارف المركزية في هذه الدول ، تجتمع عادة في مقر بنك السنويات الدولية لمدينة بازل السويسرية وكان ذلك سنة 1975

ينصب اهتمام لجنة بازل على الجوانب التالية :

فتح مجال الحوار بين المصارف المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية .

التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية

تحفيز ومساندة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق استقرار في الأسواق العالمية .

تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف .

المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي .

العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية ، وفي مقدمتها العولمة المالية .

#### بازل الأولى :

أصدرت لجنة بازل خلال عام 1988 أول معايير لها للرقابة المصرفية وأهمها : معيار نسبة ملائمة أو كفاية رأس المال " ( نسبة رأس المال إلى الموجودات الموزونة لحسب المخاطرة ) التي حددتها لحد أدنى قدره 8 % وليت من المصارف الالتزام بها ابتداء من عام 1992 . اقترحت استعمال معيار حد أدنى لرأس المال المصارف ، بحيث لا يقل عن نسبة 8 % من المطلوبات ، ويقوم بحسب خمسة أقسام من أنواع المدنيين ( 5 % ، 10 % ، 20 % ، 50 % ، 100 % بحسب درجة مخاطرة كل نوع و توقع تسديد ديونهم .

#### بازل الثانية :

أصدرت لجنة سنة 1996 معايير دولية جديدة دعت المعارف بمركزية الدولية إلى تطبيقها لتحسين الوضع مؤكدة على أهمية تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف وترتكز على ثلاث ركائز هي : كفاءة رأس المال ، واجراءات الرقابة والمراجعة وانضباط السوق . وفي عام 1944 أصدرت مقترحات جديدة بشأن المال حيث يتضمن التعديل تقديم حوافز للمصارف الارتقاء بأساليب إدارة المخاطر ، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي.

#### الخدمات القطاع المصرفي في إطار المنظمة العالمية للتجارة

إن اهتمام المنظمة العالمية للتجارة بقطاع الخدمات يعود للوزن الكبير لهذا القطاع ، وخاصة المالي و الذي يعتبر أساس و محرك الاقتصاد لما يحققه من عمليات التمويل ولارتباطه الوثيق مع جميع القطاعات الأخرى. والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات هي الوحيدة التي تغطي التجارة الدولية في الخدمات ومن أهمها الخدمات المالية والخدمات المصرفية على رأسها.

#### دور وأهمية الخدمات المصرفية في العصر الحديث

يتأكد دور الجهاز المصرفي من خلال ما يقدمه من خدمات أصبحت من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته ، ونظرا لكون الطلب على الخدمات النظام المصرفي ، طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية ، فبذلك يمكن القول إنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطور وواسع خدمات .

ويقوم الجهاز المصرفي بوظيفة الوساطة المالية بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي ، وتدخله في الاقتصاد يجعل من التمويل عملية غير مباشرة ، محققاً من ذلك منافع على المستوى الكلي والجزئي ، حيث يشجع الاستثمار ويعبئ الادخار وتظهر أهمية المصارف في العصر الحديث بأدائها لأرصدة ضخمة على المستوى الوفرة المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:

بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد

إن وساطة المصارف تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً ، مما يقلل الطلب على النقود

تشجيع الأسواق الأولية التي تستمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة

يتضح من خلال أهمية ودور الجهاز المصرفي أن للخدمات المصرفية أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي وذلك كنتيجة متوقعة وطبيعة للتطور الحاصل على خصائص النشاط الاقتصادي الدولي وبالتالي فهي تساهم في تعبئة الموارد المالية عن طريق الجهاز المصرفي والتأمين ، وتنمية موارد المصرف وتوظيفاته وامتصاص أية فوائض في دخول الأفراد ، وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية من خلال ساهمة المصرف بطريقة عدة مشاريع .

إن الخدمات المصرفية واحدة من بين تلك المجالات المهمة والكبيرة التي أفرزتها ظروف التنافس والبيئة الاقتصادية وتعاضم الموارد المالية والسعي للحفاظ عليها

تحديد الخدمات المصرفية

تعتبر الخدمات المصرفية أحد أهم الركائز الأساسية المعتمد عليها لوضع الاستراتيجية التسويقية العامة للمصارف ، وقد عرفت مجال كبير من التطور والتغير بفضل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي تبنتها المصارف والتي أضافت لها وأكسبتها العديد من المزايا .

الخدمات المصرفية

إن مفهوم الخدمات المصرفية لا يختلف كثيراً عن مفهوم الخدمات عامة ، وتمثل الخدمات المصرفية والمالية مجموعة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للمصارف وهي : الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار ، فالخدمات المصرفية عديدة وهناك من يقسمها إلى الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة وخدمات متعلقة بإدارة الأموال والاستثمار والأوراق المالية.

# الفصل الثالث

## خدمات القطاع المصرفي

### في إطار المنظمة العالمية

## آثر انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات المالية

لقد أصبح واضحاً بأن تجارة الخدمات تحتل أهمية متزايدة في العصر الحديث سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى العلاقات التجارية الدولية ، إذ أصبحت خدمات النقل والاتصالات والخدمات المالية وخدمات البحوث والتطوير ، وخدمات الإنشاءات والاستشارات من العناصر الأساس للنهوض بالعملية الإنتاجية وتشغيل اليد العاملة ، كما باتت تسهم بنصيب كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، أما على صعيد العلاقات التجارية الدولية ، فيلاحظ أن للخدمات تأثيراً بالغ الأهمية على كفاءة الإنتاج والتصدير ، فيدون خدمات البحوث والتطوير والخدمات المالية والخدمات المتقدمة في مجال الكمبيوتر والنقل والاتصالات لن تتحقق للإنتاج الكفاءة المطلوبة في عالم اليوم أو لتصدير هذا المنتج . وعلى الرغم من الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الخدمات في أنها غير مرئية وغير محسوسة مقارنة بالسلع إلا أن حجم التجارة الدولية في الخدمات اتسع ليتجاوز ربع التجارة الدولية في السلع، وقد ارتبط هذا التناسي بالدور الذي تلعبه الخدمات كونها أحد مصادر النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة التي يشهدها العالم والتي يصنفها البعض على أنها ثورة المعلومات والتكنولوجيا إضافة إلى نمو دخل الفرد.

والجدير بالملاحظة أن مفهوم التجارة في الخدمات يختلف عنه في التجارة في السلع، وذلك لاختلاف طريقة فرض القيود على دخول السلع عن طريق فرض القيود على تقديم الخدمات، إذ يتم فرض القيود على دخول السلع للدولة من خلال تدابير حدودية تتمثل في فرض ضرائب جمركية أو قيود كمية، أما بالنسبة للخدمات فيتم فرض القيود على تقديم الخدمات عن طريق وضع قواعد ولوائح داخل الدولة تحد بموجبها أو تمنع تقديم هذه الخدمات.

ولهذا نجد

أن المقصود بتحرير التجارة في السلع: إزالة القيود غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية التي تعوق انتقال السلع عبر الحدود من دولة إلى أخرى، بينما نجد أن المقصود من تحرير التجارة في الخدمات هو الحد من تأثير الأنظمة واللوائح المحلية التي تضعها الدولة على نفاذ مقدمي الخدمات من الدول الأخرى لتقديم خدماتهم في هذه الدولة ومعاملتهم معاملة وطنية.

## تحرير الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

سعى أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) من خلال اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات ، إلى إيجاد إطار قانوني ملزم يحكم تجارة الخدمات ، وعلى الرغم من اختلاف الالتزامات التي يقدمها الأعضاء لتحرير قطاع أو مجموعة قطاعات خدمية ( \* ) ، فإن هذه الالتزامات أو التعهدات تعد ملزمة ، ولا يستطيع أي عضو النكوص أو التراجع عنها بعد تقديمه لها في جداول التزاماته ، إلا أن الاتفاقية ونظراً لما تتمتع به من مرونة أعطت كل أطرافها فرصة للتراجع عن هذه الالتزامات بعد مدة زمنية محددة ( بعد مرور ثلاث سنوات من بدء سريان الالتزام ) ( \* ) شريطة تقديم مبررات قوية والدخول في مفاوضات ، مع تعويض الأطراف المتضررة من تعديل أو سحب التعهدات .

وبالرجوع إلى الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، نجد أنها تتكون من ستة أجزاء تشكل (٢٩) تسع وعشرون مادة و (٣) ثلاث مواد مكررة، أي (٣٢) اثنتان وثلاثون مادة، بالإضافة إلى الملاحق والقرارات الوزارية. ويعد الجزئين الثاني والثالث أهم أجزاء الاتفاقية؛ حيث يشتملان على الالتزامات العامة والقواعد المنظمة الواجبة التطبيق، وكذلك الالتزامات المحددة المتعلقة بالنقل إلى الأسواق والمعاملة الوطنية، وهذه تسري فقط على القطاعات التي ترد في الجداول الخاصة بكل عضو.



وقد صنفت الخدمات طبقا لنظام الأمم المتحدة المركزي لتصنيف المنتجات ( Central ( CPC Product Classification ) ، الذي يحدد أحد عشر قطاعا خدميا أساسيا بالإضافة إلى قطاع يضم خدمات متنوعة ليصبح بذلك عدد القطاعات التي غطتها الاتفاقية اثني عشر قطاعا مقسمة إلى حوالي 160 قطاعا فرعيا أو نشاطا خدميا منفصلا

وبهذا نجد أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات قد أعطت للأعضاء حرية تقديم التنازلات التي تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل نشاط على حدة ويصبح لهذه الالتزامات قوة قانونية ملزمة؛ أي أن العضو يكون ملزما بتنفيذ ما قدمه من التزامات أو تعهدات في جداوله الوطنية لكل قطاع من القطاعات الخدمية أو قطاع فرعي، وتقسم التعهدات (الالتزامات) في الجداول إلى قسمين: تعهدات (الالتزامات) أفقية وأخرى محددة للقطاع الذي قدمت له الالتزامات بالتحديد.

### وتعرف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، في مادتها الأولى، الخدمات، عبر الأنماط الأربعة للتوريد وهي:

1. من أراض عضو ما إلى أراض عضو آخر.
2. من أراض عضو ما مستهلك الخدمة في أراض أي عضو آخر.
3. من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراض أي عضو آخر.
4. من خلال وجود اشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما في أراض أي عضو آخر.

وقد حظيت تجارة الخدمات المالية، والتي تعرفها الاتفاقية (مثلها مثل بقية التجارة في الخدمات) في مادتها الأولى عبر بنود أو أنماط التوريد الأربعة، باهتمام خاص من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية؛ نظرا لما لهذا القطاع من أهمية ودور حيوي ومؤثر في الاستقرار المالي والاقتصادي لمختلف الدول، فقطاع الخدمات المالية بمختلف فروعه (جهاز مصرفي، تأمين، وسوق الأوراق المالية)، بعد بمثابة الشريان المغذي للنشاط الاقتصادي، وكلما كان هذا القطاع متطورا ومستقرا كان النشاط الاقتصادي أكثر تفاعلا ونموا.

ولا يمكن الجزم بأن المبادئ أو الأسس التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية ومن ثم الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات هي اقتصادية صرفة ، فالقراءة المتأنية لنص الاتفاقية تبين بجلاء حضور الجانب السياسي في المفاوضات ؛ فنظام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات لا يتوقف عند الحدود كما هو في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى التدخل في السياسات الداخلية للبلاد ، وهذا يعني بأن عولمة النشاط الاقتصادي إنما تبيح التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهنا ينبغي القول بأنه لا يجب أن ينظر إلى أن كل السياسات المحلية يجب أن تطوع لمصلحة السياسة الدولية ، فالسياسة الدولية تعنى بمسألة التخصص والكفاءة ، بينما تهتم السياسات المحلية بالتنمية وإعادة توزيع الدخل والتخفيف من الفقر ، وأهداف سياسية أخرى .

الالتزام بتقديم اللوائح المحلية عندما تقدم البلد التزامات محددة (الفقرة الخامسة)

لقد خلق النفاذ أو الوصول للأسواق مفهوما حديثا في عملية مفاوضات دورة أورجواي؛ فسيبدأ المعاملة الوطنية يدعو إلى مساواة موردي الخدمات الأجانب بنظرائهم المحليين، فالقيود المختلفة على موردي الخدمات، مثل القيود على التراخيص والمؤهلات وغيرها تعتبر عائقا أمام تجارة الخدمات. ( Mattoo ، 1999 ) .

ونظرا للتفاوت الكبير في القدرات والإمكانات، يعد تحرير تجارة الخدمات، واحدة من أهم نقاط الخلاف بين الدول النامية والمتقدمة، فنظرا لما تتمتع به الدول الصناعية من ميزة نسبية في الخدمات المالية، سيؤدي التحرير إلى زيادة مكاسبها وسيميل معدل التبادل الدولي بشكل أكبر في صالح الدول المتقدمة " . ( Bender ، 1997 )

لقد أدرك أعضاء منظمة التجارة العالمية أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الخدمات المالية فأفردوا له معالجة خاصة ؛ حيث انبثق عن مجلس تجارة الخدمات المقرر في مراكش في ١٢/٤/١٩٩٤ ، لجنة للتجارة في الخدمات المالية ، وبعد الملحق الأساسي الخاص بالخدمات المالية من أهم الملاحق المرفقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ، الذي ورد ذكر أحد نصوصه في المادة الأولى من الاتفاقية ، في الفقرتين الفرعيتين ٣ ( ب ) ، ٣ ( ج ) ، عند الحديث عن الخدمات غير المشمولة في التعريف المستثناة ( ) ، وهي " الخدمات الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية " ويقصد بها أي خدمات تورد على أساس غير تجاري ، وتكون خارج إطار المنافسة من قبل موردي الخدمات ، وينطبق هذا التعريف على الأنشطة التي تمارسها البنوك المركزية ، والسلطات النقدية في البلد عند تنفيذ سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق استقرار سعر الصرف ، كذلك الأنشطة المتعلقة بخدمات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية ، أو أي أنشطة تمارسها مؤسسات حكومية أو لحساب الحكومة أو بضمان منها ، شريطة عدم السماح لموردي الخدمات المحليين ممارسة هذه الأنشطة . (الاتفاقية).

ويعرف هذا النص في الملحق تحت اسم " التحوط المستمر " ، وهو أحد أهم استثناءات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، وصمم لضمان قدرة الحكومات على حماية النظام المالي فيها ومستعمليه. (وزارة التموين والتجارة، ١٩٩٩) لقد تمت المفاوضات الخاصة بالخدمات المالية في إطار " GATS " على مرحلتين، نتج علمها توقيع ملحقين للخدمات المالية، الملحق الثاني الذي أفضت إليه المفاوضات الأولى المنتهية في ١٩٩٥ ولم تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب اعتراضها وعدم رضاها عن العروض المقدمة من بعض الدول، وفي المرحلة الثانية التي انتهت في ديسمبر تم التوقيع على الملحق أو البروتوكول الخامس (عبد الحليم، د.ب):

ويتكون الملحق الأساس من خمسة بنود أساسية مجزأة إلى اثني عشر جزءاً، مشتملاً على ستة عشر شكلاً من أشكال الخدمات المالية التي تغطيها قواعد خاصة بها، ويصفها بالتفصيل، ويميز بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية من جهة وخدمات التأمين والخدمات المتعلقة بها من جهة أخرى وهذه الأنشطة هي:

#### أولاً: التأمين والخدمات المتصلة به:

1. التأمين المباشر.
  - على الحياة.
  - على بقية فروع التأمين.
2. إعادة التأمين.
3. الوساطة في التأمين.
4. الخدمات المساعدة للتأمين؛ كالخدم الاستشارية، والاكتوارية، وخدمات تقدير المخاطر، وتسوية المستحقات.

#### ثانياً: الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية باستثناء التأمين.

1. قبول الودائع من الجمهور، وغيرها من الأرصدة الأخرى التي تدفع عند الطلب.
2. الإقراض بجميع أنواعه، بما فيه ائتمان المستهلك والائتمان العقاري، والاستحصال، وتمويل المعاملات التجارية.
3. التمويل التأجير.

4. جميع خدمات المدفوعات والتحويل النقدي، بما فيه بطاقات الائتمان، الدفع، الخصم، الشيكات السياحية، والشيكات المصرفية

5. الضمانات والالتزامات.

6. التعامل للحساب الشخصي أو لحساب العملاء، سواء بالتبادل في سوق التعامل الحالي أو ما عدا ذلك كما يلي:

أدوات سوق المال (بما فيها الشيكات والأوراق التجارية - الكمبيالات - وشهادات الإيداع).  
الصرف الأجنبي.

المنتجات المشتقة، بما: على سبيل المثال لا الحصر، العقود الآجلة، والخيارات.

أدوات سعر الصرف وسعر الفائدة، وتشمل بعض العمليات كالمبادلات واتفاقات السعر المستقبلي  
الأوراق المالية القابلة للتحويل

الأدوات الأخرى القابلة للتداول والأصول المالية، وتشمل عمليات الذهب

1. المساهمة في إصدار كل أنواع الأوراق المالية بما في ذلك القيام بمهام وكيل للاكتتاب والتوظيف (بصفة عامة أو خاصة) وتوفير الخدمات المتصلة بمثل هذه الإصدارات.

2. السمسرة المالية

3. إدارة الأصول، كإدارة النقدية أو محافظ الأوراق المالية، وجميع أشكال إدارة الاستثمار الجماعي وإدارة صناديق المعاشات وخدمات الحراسة على أموال المودعين والخدمات الائتمانية.

4. خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية بما فيها الأوراق، والأدوات المشتقة وغيرها من الأدوات الأخرى القابلة للتداول

5. توفير ونقل المعلومات المالية، ومعالجة البيانات المالية وبرامج الحاسبات الآلية المتصلة بها من قبل موردي الخدمات المالية الأخرى.

6. الخدمات الاستشارية وخدمات الوساطة، وغيرها من الخدمات المالية المساعدة لجميع الأنشطة المدرجة في الفقرات الفرعية من 1 إلى 11، بما فيها عمليات المعلومات والتحليل لغرض الإقراض والبحوث والاستشارات المتعلقة بالاستثمار والمحافظ الاستثمارية، وتقديم المشورة بشأن عمليات شراء الشركات، وإعادة هيكلتها واستراتيجياتها. انظر (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، ملحق بشأن الخدمات المالية، بند (5) .

وهناك ملحق آخر وقرار وزاري أكثر تفصيلاً، تم الاتفاق بموجبهما، السماح للمفاوضات حول الخدمات المالية بالاستمرار لعدة أشهر بعد جولة أوروغواي (الاتفاقية)

يجدر التنويه إلى أن المادتين السادسة عشر الخاصة بالنفوذ إلى الأسواق والسابعة عشر المتعلقة بالمعاملة الوطنية تعدان من أهم المواد المتصلة بالخدمات المالية.

وتطبيقاً للمادة التاسعة عشرة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، التي تنص على أنه في موعد لا يتجاوز الخمس سنوات منذ بدء نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، يدخل الأعضاء في جولات تفاوضية متتابعة بهدف رفع مستوى تحرير تجارة الخدمات

تدريباً فقد استأنفت المفاوضات بشأن رفع مستوى تحرير تجارة الخدمات المالية في وقت مبكر من عام ٢٠٠١، وكان الهدف من إعادة فتح باب التفاوض تحقيق تقدم حقيقي في رفع مستوى تحرير الخدمات بكل القطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمات المالية.

وتهدف المفاوضات الجديدة إلى إقناع الدول النامية بما ستجنيه من مكاسب تحرير قطاع الخدمات المالية، وايضا المساهمة في خلق أسواق مالية قوية، وأن وجود هذه الأسواق بما تحتويه من رأس مال أجنبي ونظام مالي قوي يعد عامل أساس لزيادة معدلات النمو وإحداث التنمية، كما أن تحرير الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سوف يساعد على تحقيق أهدافها، ويمثل اللبنة الأساسية في إرساء القواعد الملائمة والإشراف المناسب على المؤسسات والأسواق المالية وإنشاء نظام مالي قوي ومؤثر في كل الدول ( 272 ، 267 : 2002 ، R. , et , al ، Adlung )

وهناك العديد من الشروط التي تضيفها الدول في جداول التزاماتها الخاصة فيما يتعلق بتحرير القطاع المالي؛ مثل الحاجة الاقتصادية، وضرورة موافقة السلطات على إصدار تشريع (في الدول التي لديها موانع دستورية تقيد امتلاك الأجانب أو السماح بالتعامل في فرع من فروع النشاط)، أو تحديد نسبة معينة من امتلاك الأجانب للأسهم والسندات والأوراق المالية. انظر (1999 ، Mattoo )

كذلك سمحت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، لأي عضو اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات وقائية بهدف حماية المودعين والمستثمرين، وحقوق حملة وثائق التأمين والمكتتبين في الأوراق المالية. ولضمان وسلامة استقرار النظام المالي، ولحماية الأشخاص سواء أكانوا طبيعيين أم اعتباريين (معنويين) تجاه مقدمي الخدمات المالية، شريطة عدم استخدام هذه الإجراءات للإخلال بالتزامات العضو في الاتفاقية. (بند ٢ أ) من ملحق الخدمات المالية).

كما سمحت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، لأي عضو أن يمتنع عن الإفصاح عن أي معلومات متعلقة بأعمال وحسابات العملاء، أو المعلومات السرية، وتلك الموجودة لدى الوحدات العامة والتي تتعلق بالملكية. (بند ٢ ب) من ملحق الخدمات المالية).

وهذه الإجراءات لا تعد فيوداً على تحرير الخدمات المالية، ويجب على كل عضو الاعتراف بما يضعه الأعضاء الآخرون من هذه الضوابط والتنظيمات (بند 3 من ملحق الخدمات المالية).

ومن الأشياء التي سمحت بها الاتفاقية أيضاً، إمكانية فرض الدول لقيود على المدفوعات والتحويلات، وذلك حال وجود صعوبات شديدة في ميزان المدفوعات، أو في الأوضاع المالية الخارجية أو احتمال حدوث مثل هذه الصعوبات، شريطة أن تكون هذه الإجراءات مؤقتة ولا تتعارض مع أحكام صندوق النقد الدولي أو تميز بين الأعضاء (الاتفاقية، مادة ١٢).

### الاتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات (GATS) واشكال توريد الخدمات المالية

تهدف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) الى التحرير التدريجي لجميع الخدمات القابلة للتجارة باستثناء الخدمات السيادية التي تؤديها قطاعات الدولة أو مؤسساتها كالبانك المركزي، وتشمل الخدمات المالية

وفي الاتفاقية مجموعة ملاحق تتعلق بمجالات لا تتضمنها الاحكام العامة للاتفاقية، كالملحق الثاني المتعلق بالخدمات المالية الذي يشمل بصفة خاصة خدمات التأمين والنشاط المصرفي، وميز هذا الملحق حقوق الأطراف لحماية وضمان سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي

### السياسات النقدية

يشجع الصندوق البنوك المركزية على تغيير قوانينها لتكون أكثر استقلالية في اختيار اهداف ووسائل سياساتها النقدية بعيداً عن التدخلات الحكومية، وإلغاء الرقابة على الصرف واختيار نظام الصرف الذي يسمح بتعويم العملة المحلية، وعدم الافراط في

الإصدار النقدي نزولا عند رغبة الحكومات، وتمويل عجز الموازنة العامة بوسائل غير تضخمية، كإصدارات اذون خزانة بالمزاد العلني، ووضع حدود للسقوف الائتمانية للحكومة. وتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، بحيث تحدد أسعار الفائدة حسب العرض والطلب في السوق وتحرير أسعار الصرف والسماح بدخول وخروج النقد الأجنبي وتحرير الخدمات المالية

وعند مقارنة برامج الصندوق والبنك الدولي مع الإصلاحات المالية والنقدية نستطيع القول بان اليمن قد قطع شوطا كبيرا نحو تنفيذ متطلبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

### **برامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع البنك الدولي**

يقترح البنك الدولي سياسات مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي، وكلاهما تتساوى مع اهداف منظمة التجارة العالمية نحو المزيد من تحرير تجارة السلع والخدمات وأيضا تحرير التجارة في الخدمات المالية

تحرير الأسعار: تحرير أسعار معظم السلع والخدمات وتحرير أسعار صرف العملة الوطنية.

### **طرق انتقال الخدمات المالية**

حددت المادة الأولى من اتفاقية (GATS) أربعة أنماط لتوريد الخدمات وتبادلها بين الدول الأعضاء وموارد الخدمات هو الشخص الطبيعي، او المعنوي الذي يقوم بإنتاج وتسويق الخدمات في القطاع الخاص.

### **النمط الأول: التوريد عبر الحدود**

ويقصد به انتقال الخدمة المالية من بلد المنتج الى بلد المستهلك، او تقديم خدمة المدفوعات المالية بين دائن ومدين، يقيمان في بلدين مختلفين وهذا يعني إعطاء موردي الخدمات المالية غير المقيمين حق المعاملة الوطنية، لتقديم ونقل المعلومات ولمعالجة بيانات مالية متعلقة بالعمليات المصرفية، والخدمات المالية وحرية طلب قرض من الخارج او شراء مستندات مالية في اليمن واي بنك أجنبي في الخارج

### **النمط الثاني: الاستهلاك في الخارج**

وهو عبارة عن تقديم الخدمة من عضو يقيم في بلد الى مواطن يقيم في بلد اخر، لكي تستهلك هذه الخدمة خارج أراضيه، كتحويلات خدمات السياحة، وحرية نقل مبالغ الى الخارج، لفتح حساب او إيداع نقود بين شخص مقيم في أي بلد وبنك أجنبي

### **النمط الثالث: الوجود التجاري (الحضور التجاري)**

وهو تقديم الخدمة من خلال تواجد الشركات، او الوكالات، او مكاتب تمثيل، كفتح فروع لبنوك دولية، او إقليمية، او فروع لشركات تأمين، ومن خلالها تقديم الخدمة المالية في اليمن وهذه الخدمة لها علاقة وطيدة بالاستثمار الأجنبي المباشر

### **النمط الرابع: انتقال الأشخاص الطبيعيين**

يتم انتقال الخدمة عن طريق إفاد الأشخاص من دولة العضو المورد الى أراضى دولة أخرى، مثل استخدام الخبراء لتقديم خبرتهم في شئون المال او غيرها.

## الخدمات المصرفية والمالية الأخرى غير التأمين:

تشمل الخدمات المصرفية عمليات كثيرة مذكورة في الملحق المالي لاتفاقية GATS أهمها: التوسط مثل: السمسرة، والوكالات، والاستثمارات، والخدمات المصرفية مثل: قبول الودائع والاقرض، والتأجير التمويلي، وخدمات المدفوعات والتحويلات النقدية مثل: بطائق الوفاء والائتمان والشيكات السياحية وغيرها، والكمبيالات بأنواعها مثل: الاتجار للصالح الخاص، او لصالح العملاء، وأدوات ومنتجات الأسواق النقدية والرأسمالية مثل شهادات الإيداع، والخيارات، والمستقبلات، وعمليات السواب او المبادلات والأوراق المالية القابلة للتحويل الى اشكال أخرى، وخدمات متنوعة مثل: إدارة المحافظ الاستثمارية، خدمات الامانات، خدمات المقاصة والتسوية للموجودات المالية وتقييم المخاطر وتقديم الاستشارات.

**وتتحقق تجارة الخدمات المالية والمصرفية عندما يتم توريد الخدمة ونقلها عن طريق الأنماط الأربعة المعروفة.**

### النفاذ الى الأسواق (الالتزامات المحددة)

لا تستطيع الدولة العضو في الاتفاقية (G.A.T.S) العمل بهذا المبدأ الا إذا التزمت بقيود في تجارة الخدمات المالية، حددتها المادة 16 وهي ما يلي: قيود على عدد الأشخاص، قيود على الشكل القانوني لمنتجات الخدمات، قيود على مشاركة راس المال.

### المعاملة الوطنية

يجب على الدولة العضو معاملة موردي الخدمات الأجانب بالمعاملة نفسها التي تعامل بها موردي الخدمات المحليين، ويجب نبذ المعاملة التفضيلية والتمييزية بين الأجانب والمحليين بهدف إعطاء ميزة تنافسية لموردي الخدمات المالية في السوق المحلي.

### اشكال توريد الخدمات المالية:

تصنيف الخدمات المالية: تتكون الخدمات المالية من خدمات التأمين والخدمات المصرفية والمالية الأخرى

### خدمات التأمين

تهدف خدمات التأمين الى التحوط للمستقبل من خطر الخسائر المادية التي تصيب الانسان وممتلكاته فأصبحت شركات التأمين بحكم نمو التجارة العالمية مؤسسات مالية مهمة في الوسائط المالية

### قيود الحساب المالي

للدول الأعضاء في الاتفاقية حرية الاختيار في التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول الأخرى، مالم تتعارض تلك الاتفاقيات الثنائية مع احكام ومبادئ صندوق النقد الدولي

### قيود لحماية ميزان المدفوعات

تقرر الدولة عند الضرورة فرض قيود لحركات الخدمات المالية بهدف انقاذ ميزان المدفوعات، وعندئذ يجب التفاهم مع الصندوق عن مدة السماح وعمل تعهد بإلغاء تلك القيود عند تحسين الأوضاع

### إعفاءات مشتريات الحكومة

لا تدرج مشتريات الحكومة في اتفاقية GATS الخاصة بشروط الدولة الأكثر رعاية ولا تلتزم الدولة عند تحرير القطاع المالي بتغيير التشريعات الخاصة بالمشتريات الحكومية. فالخدمات الحكومية خارجة عن نطاق التفاوض (GATS) المادة الثالثة عشر

## استثناءات تتعلق بالخدمات الحكومية

لا تنطبق الاتفاقية على الإجراءات الخاصة بالنشاطات المالية التي تقوم بها إحدى المؤسسات اليمنية لحساب الحكومة أو بكفالتها، وأنشطة الخدمات المالية التي تكون جزءاً من الضمان الاجتماعي، وأيضاً الأنشطة والخدمات المالية التي يودعها البنك المركزي اليمني لأداء مهماته ووظائفه كمستشار للحكومة وكمقرض أخير للبنوك ولتحقيق أهداف السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف

## النفاذ للأسواق (الالتزامات العامة)

يجب على جميع الأعضاء الالتزام في التعامل مع الموردين الأجانب في الدول الأعضاء بالشروط والقيود المنصوص عليها في اتفاقية GATS .

## دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في دعم تحرير الاقتصاد اليمني :

تتعاون هذه المؤسسات الدولية في إيجاد نظام دولي جديد في مجال التجارة والنقد والمال ، فانضمام دولة إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن يسبقه اتفاق مع كل من الصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، لتنفيذ سياسات اقتصادية لمزيد من التوجه نحو النظام الاقتصادي الحر ، القائم على آلية السوق .

في ظل هذه الظروف تتجه اليمن نحو المزيد من تحرير الاقتصاد التدريجي ، طبقاً للمادة السابعة من دستور الجمهورية اليمنية ، وتتعاون الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ مارس عام 1995م، مع كل من صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، لتنفيذ برامج إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية ؛ برامج التثبيت الاقتصادية ، وبرامج التكيف الهيكلية .

## 1- برامج التثبيت الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي :

تهدف برامج التثبيت الاقتصادي إلى معالجة الاختلالات على المدى القصير خاصة اختلالات الفجوتين الداخلية ( الموازنة العامة ) والخارجية ( ميزان المدفوعات )، ويولي الصندوق اهتماماً أكبر بتخفيض الطلب الكلي وبصورة رئيسية من خلال السياسات المالية والسياسات النقدية.

**الموازنة العامة :** يرى الصندوق أن الاختلال الحاصل في الموازنة العامة للدولة ناتج بصورة رئيسية عن التوسع في الإنفاق ؛ لذلك يوصي بتخفيض الإنفاق العام ، والتدرج في تقليل دعم أسعار السلع الأساسية حتى إلغائه رفع سعر الطاقة المحلية حتى يتساوى مع الأسعار الدولية وابتعاد الدولة عن منافسة القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية ، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية ، وإلغاء دعم المؤسسات الحكومية وإجبار الخاسرة منها على إشهار الإفلاس ، كخطوة أولى نحو التصفية أو بيعها للقطاع الخاص .

## ميزان المدفوعات : أحد الأسباب الرئيسية في اختلال ميزان المدفوعات هو :

اتباع الدولة السياسات التجارية تفرض تعريفات جمركية مرتفعة ، واتباع أسلوب نظام الحصص ، وتدخل الدولة في جهاز الأسعار ، لهذا يساعد الصندوق الدولي جميع الدول التي تنفذ سياسات اقتصادية و نقدية تؤدي إلى منظمة التجارة العالمية وإنشائها يكتمل الضلع الثالث للنظام التجاري والمالي والنقدي الحديث ، بجانب صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذين تأسسا عام 1944م .

## منظمة وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية

بعد إنشاء المنظمة وتوسيع صلاحياتها ، تعمل إرادتها لإقامة نظام تجاري جديد بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى ، للتأثير في المجالات النقدية ، والمالية ، والتجارية في جميع الدول ، ومن ضمنها الجمهورية اليمنية ، وهذا ما نلاحظه في الواقع منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية عام 1995 م . وفيما يلي توضيح لأهم الوظائف التي تؤديها تلك المؤسسات:

### 1- صندوق النقد الدولي

يعمل الصندوق على مساعدة البنوك المركزية في وضع سياسة نقدية ملائمة ، واختيار نظام الصرف ، وإدارة ميزان المدفوعات ، وتحسين نظم الدفع ، وتحرير أسعار الفائدة ، وتحرير سعر الصرف ، و التعاون في إيجاد نظم رقابي للوسائل غير المباشرة للنظام المصرفي.

### 2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يمنح البنك الدول قروضا طويلة الأجل لتسهيل عملية الخصخصة ، وتشجيع القطاع الخاص ، بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، ويشرف على مؤسسات مالية دولية أهمها:

وكالة التنمية الدولية ، مجموعة التمويل الدولية ، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف ، ومركز تسوية نزاعات الاستثمار.

### 3- منظمة التجارة العالمية

تهتم المنظمة في العمل على تحرير التجارة الدولية ، شاملة الخدمات المالية والمصرفية ووضع مبادئ وقواعد لتسهيل انسياب التجارة الدولية . ولذلك يتضمن كل من برنامج التثبيت ، والبرنامج الهيكلي حزما من الإصلاحات التحريرية التي تطالب بها المنظمة والمؤسسات الدولية الأخرى.



# الفصل الرابع

## الجهاز المصرفي اليمني

## التطور التاريخي للجهاز المصرفي اليمني

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لكثير من بلدان العالم، ويعتبر رأس المال هو المحرك الرئيسي لخطط التنمية في البلد وتشكل البنوك والمصارف الوسيط المالي لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان، فالبنوك مهمتها تجميع المدخرات وتجنيدتها لخدمة الاقتصاد الوطني عبر الائتمان المصرفي ومن ثم توزيع هذا الائتمان حسب حاجات القطاعات، وبما يتناسب مع الخطط التنموية للبنوك، وخاصة بنوك الاستثمار، وفي بلادنا كان للجهاز المصرفي دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال دعم الشركات والمؤسسات، التي لعبت دورا كبيرا في تطوير البلد.

ومر النظام المصرفي في اليمن بثلاثة مراحل أساسية :

- مرحلة الاستعمار الأجنبي.
- مرحلة ما بعد الاستقلال والثورة من بداية الستينيات حتى يوم إعلان الوحدة اليمنية في مايو 1990 م .
- مرحلة الدولة اليمنية الواحدة الممتدة من مايو 1990 م .

والمميزة بنظام سياسي اقتصادي ديمقراطي مبني على الحرية الاقتصادية، والتوجه الاقتصادي الرأسمالي متعدد الأنماط، واتسمت هذه المرحلة بنمو البنى التحتية للاقتصاد والعلاقات الاجتماعية السياسية الاقتصادية وبإصلاحات بنيوية شاملة مؤسسية وتشريعية ومصرفية.

## النظام المالي شمال اليمن بعد الثورة

وتمتد هذه المرحلة من انتصار الثورة 26 سبتمبر 1962م حتى تحقيق الوحدة اليمنية في 21 مايو 1990م .

1962 – 1970م	اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار السياسي والحرب ضد القوات الملكية، إلا أنها شهدت أول تحول نوعي على طريق بناء النظام المصرفي الجديد عبر جملة من الإجراءات المالية والاقتصادية المهمة أبرزها:
1962م	عقد أول مؤتمر اقتصادي في الشطر الشمالي خلال الفترة ( 25-26 ) أكتوبر 1962 م بمشاركة كبار تجار البلد في الداخل والخارج، واتخذ المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات، التي مثلت حينها رؤية مستقبلية ناجحة لماهية ودور الاقتصاد الوطني، أهمها على الإطلاق التوجيه بإنشاء أول مصرف وطني يسمى (البنك اليمني للإنشاء والتعمير)، وفي هذا المؤتمر تم الإعلان عن الجمعية التأسيسية للبنك وإصدار نظامه الأساسي.
1962م	وأصدر رئيس الجمهورية والقائد العام حينها قراراً جمهورياً يقضي التوقيع بإنشاء بنك وطني وتسميته . ولقد مثل إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير في 28 أكتوبر 1962م حدثاً اقتصادياً ومالياً وطنياً عظيماً فهو يعتبر أول مؤسسة وساطة مالية يمنية 100 % مالياً وبشرياً، واللبننة الأولى لريادة وبناء الاقتصاد الحديث، وكان خلال الفترة 1962م الى 1970 م يمثل بنك البنوك.
1962م	خلال هذه الفترة وفي أواخر العام 1962م افتتح بنك مصر فرعاً له في تعز اختصرت مهماته على تقديم الخدمات للقوات المصرية في اليمن.
1964م	أنشئت لجنة النقد اليمنية وأصدرت عملة ورقية جديدة حددت مهامها بالتعاون مع البنك اليمني للإنشاء والتعمير في إصدار العملة الوطنية الريال وإدارة عملياتها.
1964م	منذ منتصف العام 1964م كان البنك اليمني ولجنة النقد اليمنية كمثل لوزارة المالية، الجهتان المخولتان برسم وتنفيذ السياسات النقدية في الشطر الشمالي وحددت اتجاهات السياسة النقدية حينها في المحافظة على سعر الريال اليمني مقابل الشلن والجنيه الاسترليني، وتمويل العجز في الميزانية، وفي ميزان المدفوعات، وفي هذه الفترة أيضاً كان الريال مرتبطاً عملياً وليس رسمياً بالجنيه الاسترليني، وعلى أساس السعر المتفق في سوق لندن، بالنسبة لارتباطه بالعملات الأخرى القابلة للتحويل كما كانت هناك ثلاثة أسعار لقطع الريال للحكومة، وللهيئات الدبلوماسية، وللمصارف التجارية والأفراد.
1965م	صدر القرار الجمهوري بإلغاء التعامل بالريال القديم ماريا تريزا .
1967م	أنشئت هيئة الرقابة على النقد بعد أن شهد الريال اليمني تدهوراً متسارعاً في قيمته وصلت في منتصف عام 1970م إلى 12 دولار عوضاً عما كان عليه سابقاً واحد دولار للريال، واسندت إليها مهام الرقابة على النقد بالنسبة للتحويلات المنظورة وغير المنظورة إلى جانب ذلك إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير.

## انضمام الشطر الشمالي إلى صندوق النقد الدولي

1970-1990م	وتبدأ هذه الفترة بانضمام الشطر الشمالي إلى صندوق النقد الدولي في العام 1970م
1971-07-27م	تم إنشاء البنك المركزي اليمني وبإنشائه وضعت الأسس التشريعية والعملية والبنات الصحيحة الأولى؛ لبناء نظام مصرفي بالمفهوم الاقتصادي في الشطر الشمالي (سابقاً)
1971-12م	وقرر البنك المركزي مسابقة الريال للدولار في نسبة الانخفاض، التي أعلنتها الولايات المتحدة، كما قام البنك بإلغاء قانون الرقابة على النقد الأجنبي؛ كخطوة مهمة لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة، وسياسة الانفتاح وحرية تحرك رؤوس الأموال ونتيجة لازدياد حجم الأرصد الخارجية
1972م	صدر قانون البنوك
1972-05م	اتخذ البنك قراراً يهدف إلى استقرار أسعار الصرف السائدة ومنع أي تذبذب غير طبيعي فيها عبر إلزام البنوك بالتقيد بأسعار الصرف المعلنة من قبله.
1973م	أصدر البنك المركزي لائحة لتنظيم أعمال الصرافة؛ حيث كان يوجد ١٣٤ مكتباً منها ٨٠ مكتباً مرخصاً، وحظرت اللائحة مزاولة مهنة الصرافة دون موافقة البنك وتحديد الشروط التي يجوز ولا يجوز فيها ممارسة الصيرفة .
1979م	قد منح البنك المركزي اليمني العديد من التراخيص وصل عدد فروع البنوك التجارية والأجنبية 6 بنوك، وتوسعت البنوك وارتفع عددها وكذا فروعها.
1975م	أصدر البنك المركزي عملة مساعدة للريال هي الفلوس، وقسم الريال إلى 100 فلوس بدأ التداول بها لتحل محل البقشة المعمول بها منذ الوجود التركي.
1975-08م	أصدر البنك المركزي اليمني قراراً بإنشاء وبدء العمل في غرفة المقاصة وبفعل ذلك تطورت عملية المقاصة من مبلغ 8513 مليون ريال في يونيو 1976م إلى مبلغ 22 ملياراً في نهاية 1989م .

في هذه الفترة شهدت البلاد ظهور المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل صندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد والشركة اليمنية للاستثمار والتمويل إلى جانب خمس شركات وطنية ومختلفة للتأمين.

## النظام المالي جنوب اليمن بعد الاستقلال:

تميز تطور النظام المصرفي خلال هذه المرحلة بفترتين مختلفتين تحكمهما طبيعة التوجهات السياسية الاقتصادية التي مر بها الجنوب قبل الوحدة:

التاريخ	البيان
03-11-1967م الي 22-06-1969م	وسار التطور الاقتصادي في الاتجاه الرأسمالي، وخلال هذه الفترة مثل النظام المصرفي للدولة المستقلة امتداداً ثابتاً لما كان عليه في حكومة اتحاد الجنوب العربي، حيث يوجد فروع لثمانية مصارف، ستة منها أجنبية (بريطانية، هندية، باكستانية) وفرع لمصرف أردني، وبنك الجنوب العربي، وهو مشترك هندي بريطاني، وظلت هذه البنوك تعمل بنفس الأساليب والنظم، التي كانت تعمل بها قبل الاستقلال تحت إدارة مجلس المديرين، وتحت إشراف ورقابة مؤسسة نقد الجنوب العربي، التي غيرت اسمها الى مؤسسة النقد الجنوب اليمني في العام 1968م وكذلك ظل الحال بالنسبة للوكالات وشركات التأمين.
22-06-1969م الي 21-05-1990م	في هذه الفترة استولى يسار الجبهة القومية على السلطة في الجنوب، وشرع في تحولات اقتصادية اشتراكية مبنية على سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وانعكس ذلك على النظام المصرفي، الذي بدأ في التطور على قاعدة تجميع ووحدة المؤسسات المصرفية بدلاً عن التعددية السابقة.
27-11-1969م	صدر قانون التأمين الذي نص على إخضاع جميع فروع المصارف التجارية وشركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في البلد للملكية العامة وتوجيهها في خدمة التنمية الاقتصادية وتضمن القانون توجهات إعادة تنظيم الجهاز المصرفي عبر دمج كل فروع البنوك التجارية، في مصرف واحد وشركات التأمين في شركة واحدة وإنشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري مقرها مدينة عدن، وتسمى هيئة المصارف، كما تضمن القانون إنشاء مؤسسة النقد اليمنية وكانت من ضمن مهام هيئة المصارف تهيئة الشروط المصرفية والاقتصادية الضرورية؛ لتوحيد المصارف في مصرف وطني موحد.
1971م	تم تأسيس البنك الأهلي لليمن الجنوبي على قاعدة دمج المصارف الثمانية المؤممة وبرأس مال قدره 1,5 مليون دينار مدفوع نقداً، وتتولى هيئة المصارف مهمة إدارته الى جانب واجباتها في وضع السياسات المصرفية وفق التوجهات الجديدة وخدمة القطاع العام والوطني الخاص.
1972م	صدر قانون النظام المصرفي الذي تضمن إنشاء مصرف اليمن المركزي، الذي تولى جميع واجبات واختصاصات ومهام المصرف المركزي للدولة، وإلغاء هيئة المصارف ومؤسسة النقد اليمنية، ويتولى (مجلس إدارة النظام المصرفي) مهمة متابعة تنفيذ السياسة الخاصة بدور النظام المصرفي في التنمية، وهو ما ظل سارياً حتى قيام الوحدة

وقد تميزت السياسة النقدية في الجنوب خلال مرحلة ما بعد الاستقلال حتى الوحدة بقدرة مصرف اليمن على المحافظة على استقرار وثبات قيمة صرف الدينار، وما يتمتع به النظام المصرفي من استقلالية كاملة عن تدخل أجهزة الدولة في اتخاذ القرارات ووضع السياسات المالية.

## هيكل الجهاز المصرفي

يتضمن الهيكل المصرفي كل الوسطاء الماليين ( مصارف – أفراد – شركات ) والذين يتم من خلالهم تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القروض والاستثمارات ، أي أن الوسطاء هم عبارة عن وسيط بين المدخرين والمستثمرين افرادا كانوا أو هيئات حكومية أم خاصة وهؤلاء يمثلون الأساس الانتمائي للاقتصاد القومي ، وبناء عليه يتكون الجهاز المصرفي في اليمن من التالي :

### المصارف التجارية .

• أنشئ أول مصرف يماني البنك اليمني للإنشاء والتعمير في 1962م بعد قام الثورة وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية ( سابقا ) ، واسند الية القيام بمهام البنك المركزي بجانب الاعمال التجارية .

• أنشئ البنك الأهلي في 1969م بعد الاستقلال وإعلان في الجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ( سابقا ) .

وفي الوقت الحالي في ظل الجمهورية اليمنية يتكون الجهاز المصرفي في اليمن من التالي :

• البنك المركزي في شمال اليمن ( صنعاء ) .

• البنك المركزي في جنوب اليمن ( عدن ) .

في سبتمبر 2016 تم نقل مقر البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن. وقد تسبب هذا الأمر بتحديات ومخاطر جديدة ومتداخلة للمصارف التجارية. إذا أصبح هناك بنكان مركزيان في اليمن - في صنعاء وعدن . كلاهما يدعي امتلاك صلاحيات وطنية مع عجزه عن أداء دور بنك مركزي بالكامل.

فمع بنكين مركزيين يعملان بشكل مستقل عن بعضهما، وكثيرا ما يكونا في مواجهة بعضهما البعض، فقد خلق هذا الأمر تضارب في السياسات المالية والنقدية بالبلاد.

كما أعاقَت الخلافات بين فرعي البنك المركزي المتنافسين الجهود المبذولة لتنفيذ آليات تخفف من أزمة السيولة، بينما وجد القطاع المصرفي اليمني نفسه عالقاً في الوسط ( صنعاء وعدن يتصارعان على الرقابة المالية والنقدية ) .

يتكون هيكل القطاع المصرفي التجاري من 19 مصرفا تتوزع على ثلاثة مصارف تقليدية عامة ، وستة مصارف ذات ملكية مختلطة أو مشتركة (حكومية وخاصة وطنية وأجنبية ) ، وخمسة مصارف تمثل فروعاً لمصارف خارجية عربية وغير عربية ، وخمسة مصارف إسلامية ذات ملكية خاصة وطنية في معظمها ، (البنك المركزي اليمني التقرير السنوي ، هيكل القطاع المصرفي 2015) وقد تأسس من ذلك العدد خمسة مصارف بعد عام 2000 ، ومن جانب آخر ارتفع رأس المال المصرفي بنسبة بلغت نحو 412,55% خلال المدة 2004-2014 ويمكن توضيح أهم خصائص هيكل القطاع المصرفي اليمني من خلال أربعة فئات من المصارف ، وهي التالي :-

• المصارف العامة .

• المصارف التقليدية المشتركة في الملكية .

• فروع المصارف الأجنبية .

• المصارف الإسلامية .

وتوضيح توزيع رأس المال المصرفي فيما بينها والتركيز المصرفي وفقا لنسبة رأس المال وعدد فروع المصارف .

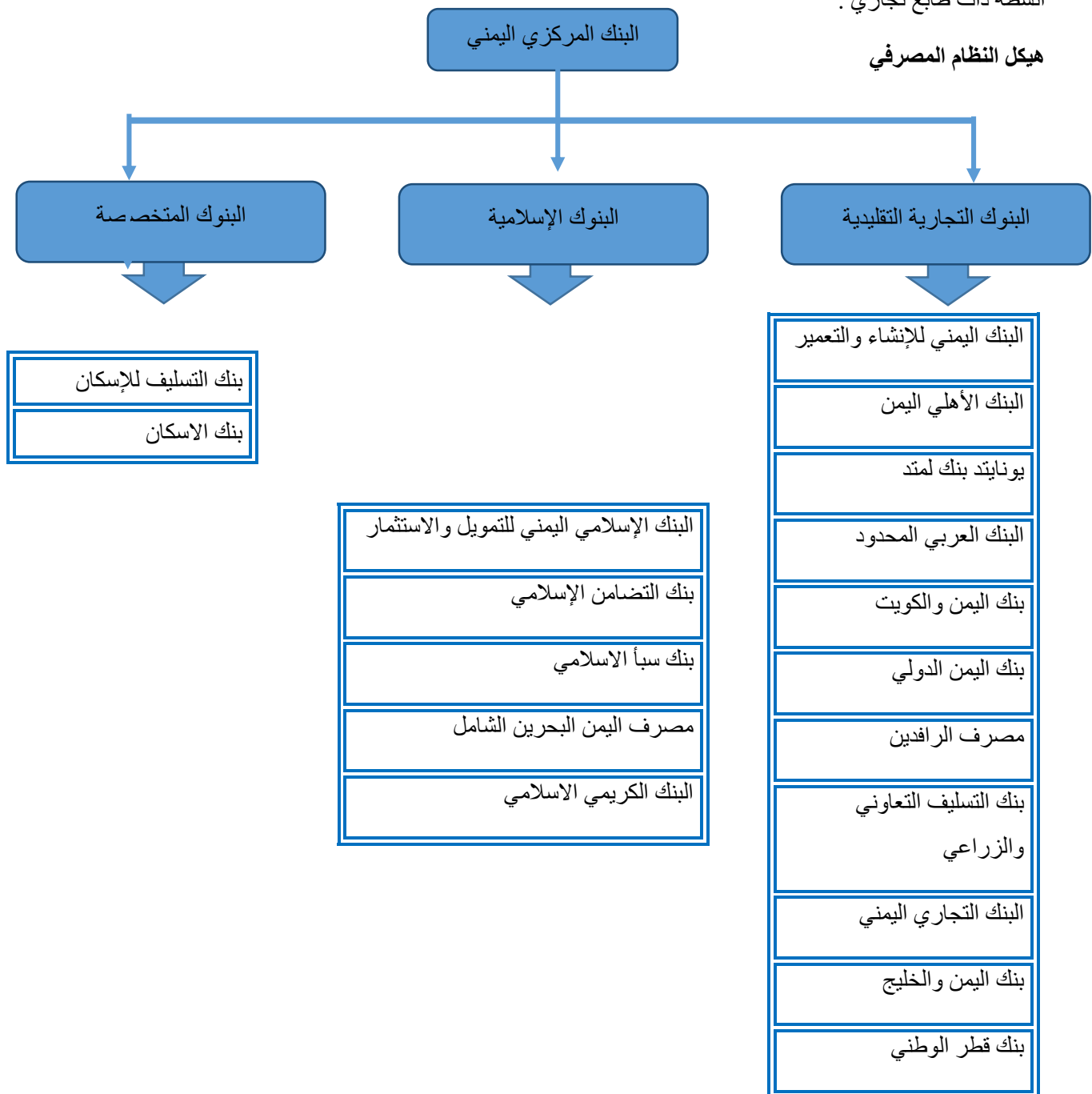
### المصارف الإسلامية .

يعود تاريخ انشاء اول مصرف إسلامي في اليمن 1995م ويوجد حاليا عدد 3 مصارف إسلامية مملوكة للقطاع الخاص المحلي مع مساهمة الأجانب بنسب تتراوح بين 3,3 % و 22 % .

### المصارف المتخصصة .

وهي المصارف التي أنشأت بقرار خاص لممارسة مهام خاصة حسب الغرض الذي أنشأت من أجله ويوجد مصرفان متخصصه احدهما بنك التسليف للإسكان مملوك بنسبة 97 % للقطاع العام والآخر بنك التسليف التعاوني الزراعي الذي تبلغ حصة القطاع العام فيه نسبة 86,7 % تم دمجهما في مصرف واحد تحت اسم بنك التسليف التعاوني الزراعي وقد بدأ في الآونة الأخير بممارسة أنشطة ذات طابع تجاري .

### هيكل النظام المصرفي



## الوضع الراهن للجهاز المصرفي اليمني

### أولاً الوضع الاقتصادي العالمي

بالإستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي ( أفاق الاقتصاد العالمي عدد إبريل 2021 ) من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.3 % في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 2.8 % في عام 2019. ويرجع الإنكماش المسجل في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا ( كوفيد 19 ) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 4.7 % والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 2.2 % وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد انخفض بما قيمته 3.7 ترليون دولار عام 2020 ليصل إلى 83.8 ترليون دولار مقارنة بـ 87.6 ترليون دولار العام السابق.

الجدير بالإشارة إليه أن الإنكماش المسجل في عام 2020 كان أقل حدة مما تنبأ به الصندوق ضمن مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي عدد أكتوبر 2020 والذي قدر حينها بتراجع نسبته 4.4 % . ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافي الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بما نسبته 6 % مدعوماً نسبة نمو الاقتصاد العالمي بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.1 % نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.7 % و النسبة ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021 ليسجل ما قيمته 93.9 ترليون دولار .

نسبة النمو ( % )

الرقم	البيان	تقديرات		توقعات	
		2020	2021	2022	2021
1	نسبة نمو الاقتصاد العالمي	3.3	6.0	4.4	
2	نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة	4.7-	5.1	3.6	
3	نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية	2.2-	6.7	5.0	
4	نسبة نمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	2.9-	3.7	3.8	
5	نسبة نمو البلدان النامية منخفضة الدخل	0.0	4.3	5.2	

صندوق النقد الدولي - أفاق الاقتصاد العالمي - عدد إبريل 2021

كما يوصي الصندوق المصدر : القائمين على إدارة الاقتصاد الى إنتهاج سياسات من، شأنها زيادة معدلات الإنتاجية مع ضمان تقاسم المكاسب تساوي ، بالإضافة إلى المحافظة علي بقاء الديون قابلة للاستدامة ، وفي مجال التضخم فقد ارتفع خلال عام 2020 في الاقتصادات المتقدمة ليبلغ معدله 1.6 % مقارنة مع 0.7 % في عام 2019 في حين انخفض انخفاضاً طفيفاً في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليبلغ 4.9 % مقابل 5.1 % في عام 2019. وتشير تقديرات عام 2021 الى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 1.7 % ، في حين سينخفض في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل 4.4 % .

أما فيما يتعلق بالبطالة تشير التوقعات الى ارتفاع معدلات البطالة في عام 2020 وفي العام القادم 2021 بالنسبة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الصاعدة .



## ثانياً / التطورات الاقتصادية المحلية

على الصعيد المحلي سجلت الأنشطة الاقتصادية في عام 2020 إنكماشاً نسبته 8.5 % نتيجة الإنخفاض المسجل خاصة في الأنشطة النفطية ، بالمقارنة مع نمو بلغ معدله 1.4 % في عام 2019. ويرجع الإنكماش في الاقتصاد الوطني بدرجة رئيسية إلى إنخفاض عوائد صادرات النفط بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية ، إضافة إلى التباطؤ الملحوظ في مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالميين ، التي أفرزتها جائحة كوفيد 19. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد ارتفع إلى حوالي ما نسبته 25 % في نهاية عام 2020 مقارنة مع معدل تضخم سوي منخفض بلغ 10 % في نهاية عام 2019 ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد .

وبالنسبة للعام الحالي 2021 والعام القادم 2022 ، تشير التوقعات إلى إستمرار إنتشار جائحة كورونا ( كوفيد - 19 ) قد يكون لهما تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة ، إضافة إلى ذلك لو إستمرت الحكومة بالإعتماد على الإصدار النقدي من البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة ، سيؤدي حتماً إلى مزيد من إنخفاض أسعار الصرف وإلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية ، سيساهم ذلك في زيادة وتيرة التضخم المتسارع . وهو ما سيشكل ضغوطاً إضافية على وضع ميزان المدفوعات والإحتياطيات . حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.0 % في عام 2021 ليعاود بعدها بإستعادة نسقة الإيجابي ليحقق معدل نمو ي حدود 1.0 % في عام 2022 .

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال عام 2020 بلغ معدله إلى نحو 23 % مقارنة بـ 10 % في عام 2019 ، ويعود ذلك لتدهور قيمة الريال اليمني .

في سوق العملات والذي وصل حينها إلى مستويات تجاوزت ما وصلت إليه 4 خريف 2018 .

لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90 % من إجمالي المواد المستهلكة .

كما تشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم لما يقارب 25 % في نهاية عام 2021 ،

ويشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 41,142 ريال يمني في عام 2020 مقابل 37,353 ريال في عام 2019 ، أي بنسبة زيادة تفوق 10 % .

## حجم أصول الجهاز المصرفي

فالجهاز المصرفي اليمني يتسم بالتشتت وضالة رأس المال حيث بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية مبلغ

الرقم	أسماء البنوك	النوع	الملكية	رأس المال
1	البنك المركزي اليمني عدن	حكومي	حكومي	623 مليار في نهاية العام 2020م
2	البنك المركزي اليمني صنعاء	حكومي	حكومي	مليار في نهاية العام 2020م
3	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	تجاري	مختلط	9,5 مليار في نهاية العام 2011م
4	البنك الأهلي اليمن	تجاري	حكومي	10 مليار في نهاية العام 2017م
5	يوناييتد بنك لمتد	تجاري	خاص	6 مليار في نهاية العام 2011م
6	البنك العربي المحدود	تجاري	خاص	6 مليار في نهاية العام 2011م
7	بنك اليمن والكويت	تجاري	خاص	9 مليار في نهاية العام 2020م
8	بنك اليمن الدولي	تجاري	خاص	8 مليار في نهاية العام 2011م
9	مصرف الرافدين	تجاري	حكومي	6,2 مليار في نهاية العام 2011م
10	بنك التسليف التعاوني والزراعي	تجاري	حكومي	20 مليار في نهاية العام 2017م
11	البنك التجاري اليمني	تجاري	خاص	6,9 مليار في نهاية العام 2011م
12	بنك اليمن والخليج	تجاري	خاص	1,2 مليار في نهاية العام 2011م
13	بنك قطر الوطني	تجاري	حكومي	6 مليار في نهاية العام 2011م
14	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	إسلامي	خاص	3,7 مليار في نهاية العام 2011م
15	بنك التضامن الإسلامي	إسلامي	خاص	20 مليار في نهاية العام 2020م
16	بنك سبأ الاسلامي	إسلامي	خاص	7,4 مليار في نهاية العام 2011م
17	مصرف اليمن البحرين الشامل	إسلامي	خاص	6 مليار في نهاية العام 2020م
18	البنك الكريمي الاسلامي	إسلامي	خاص	20 مليار في نهاية العام 2020م
19	بنك التسليف للإسكان	متخصص	حكومي	200 مليون في نهاية العام 2011م
20	بنك الامل للتمويل الاصغر	متخصص	مختلط	

# النتائج والتوصيات

## أولاً: النتائج

بظهور منظمة التجارة العالمية عام 1995م اكتمل الضلع الثالث للنظام العالمي التجاري والمالي والنقدي الحديث ، بجانب صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وهي التي تساعد على تحرير القطاعات الاقتصادية في معظم البلدان ومن ضمنها القطاع المالي . وقد رأت اليمن ان الإصلاحات ضرورة وطنية يجب تنفيذها ، لحل الازمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها قبل 1995م، فتعاونت الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ 1995م مع المؤسساتيتين الدوليتين على تنفيذ برامج إصلاحات اقتصادية ، مالية ، نقدية ، ونفذت في مرحلتين : برنامج التثبيت الاقتصادي ، وبرنامج التكيف الهيكلي ، والمتضمنة : تحرير سعر الفائدة ، وتعويم نظام الصرف ، وتحرير المدفوعات الدولية ، وإلغاء دعم السلع الأساسية . وقد ساهمت جميع الحزم الإصلاحية في تسهيل وتذليل العقبات المؤدية الى تحرير الخدمات المالية التي تنادي بها منظمة التجارة العالمية ، من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ، والتي تنادي ب: عدم التمييز بين الدول الأعضاء ، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ الشفافية التي تسمح للآخرين بالاطلاع على جميع تشريعات الدولة . وتوجد استثناءات للدولة طالبة العضوية لمدد محددة بانتهاج تدابير مالية ورقابية تهدف الى الحفاظ على المدفوعات ، وتعطي تلك الاستثناءات الحق في اتخاذ إجراءات لحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين مع مراعاة عدم الاضرار بالآخرين.

وتتكون الخدمات المالية من : خدمات التأمين، والخدمات المصرفية والمالية الأخرى غير التأمين للخدمات التأمينية. وتدخل في اتفاقية GATS ضمن حالتين :

الأولى عندما يكون المتعاقدان (شركة التأمين والمستفيد ) مقيمين في بلدين مختلفين او الحالة الثانية عندما تنطبق مواصفات منتجات خدمات التأمين على بنود الالتزامات في الاتفاقية انتاجا ، وتسويقا، وتوزيعا ، اما الخدمات المصرفية فتشمل عمليات كثيرة أهمها : قبول الودائع والاقراض ، السمسرة ، الكمبيالات ، الاستشارات ، التأجير المالي ، خدمات المدفوعات والتحويلات النقدية ، الكفالات بأنواعها ، وأدوات الأسواق المالية.

❖ وعند انضمام الجمهورية اليمنية الى منظمة التجارة العالمية، سوف تظهر انعكسات إيجابية وسلبية فالآثار الإيجابية تشير الى ان :

- الانضمام سيكون عاملا مساعدا في جذب الاستثمارات الأجنبية، التي ستزداد بدخول بنوك اجنبية، وتدخل معها تكنولوجيا جديدة، نتيجة لزيادة عدد القنوات الادخارية، والتي تؤدي الى تخفيض أسعار الخدمات المالية وبالنضمام سوف تتحسن القدرات المصرفية المحلية، نظرا لجلب خدمات مالية جديدة، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وسرعة تنفيذها، بالإضافة الى تحسين إدارة المخاطر للمصارف اليمنية.
- بانضمام اليمن الى المنظمة يكون انشاء وتطوير السوق المالية اليمنية عاملا إيجابيا، وذلك من خلال: توريد تكنولوجيا حديثة لتشغيل السوق المالية، واستقطاب خبراء أجانب لإدارتها، والارتقاء بنوعية الخدمات المالية، وتحسين جودتها وكفاءتها. وبالنضمام يؤدي النظام المصرفي دورا أكثر إيجابية في الوساطة المالية .
- من النتائج أيضا ان البنك المركزي اليمني يستطيع أداء مهامه في الرقابة على فروع البنوك الأجنبية عند حسن اختياري النظم الرقابية التي تظهر مسار بنود محافظتها المالية، وتوظيف الكفاءات الوطنية ذات المهارات العلمية.
- والانضمام لا يؤدي بالضرورة الى ضعف النظام المصرفي. لان البنوك الأجنبية ستقدم خدمات تمويلية واستثمارية تساعد على تقويته، وأيضا الى تعزيز الحضور التجاري للبنوك الأجنبية. وهنا يجب الاهتمام بالبنوك الوطنية، والعمل على زيادة رأسمالها، وسلامة النظام المصرفي اليمني، لتستطيع منافسة البنوك الأجنبية التي ستعمل على تعظيم أرباحها.

فليست من مهام البنوك الأجنبية العمل على استقرار النظام المالي، وتواجدها في السوق اليمنية ستزيد من مخاطر الائتمان للمصارف المحلية .

- في حال انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية وتقديم التزامات بتحرير قطاع الخدمات المالية خاصة وان الجهاز المصرفي محرر بالفعل وتقديم التزامات بتقديم الخدمات المالية خاصة وان الجهاز المصرفي محرر بالفعل وتقديم اليمن لالتزامات يعد بمثابة تأكيد على ان هناك تحريرا كاملا للجهاز المصرفي ولا توجد أي قيود على موردي الخدمة محليين وأجانب واذا ما اقدمت مصارف اجنبية تتمتع بالخبرة والثقة ولديها إمكانيات مادية بفتح فروع لها في السوق اليمني سيعمل ذلك على تطوير الخدمات المقدمة واستحداث أنواع جديدة من الخدمات المصرفية وهذا سيؤدي الى نشر الوعي المصرفي وتوسعة السوق وخلق مصارف ذات كيانات كبيرة قادرة على تمويل مشاريع كبيرة تساهم في تطوير اقتصاد البلد.
- تحرير نشاط التامين سيحد من خروج الأموال التي تذهب للتأمين لدى شركات خارج اليمن، وهذا سيدعم اقتصاد البلد، عن طريق استثمار فوائض تلك الأموال في مشاريع توفر فرص عمل، وتضيف لاقتصاد البلد.

❖ بالمقابل لتلك الاثار الإيجابية سوف تظهر اثار سلبية أيضا، منها:

- ان البنوك العاملة في اليمن ستنفذ بعض تعليمات البنك المركزي فقط، وتبقى بعض التعليمات بدون تنفيذ، عندما ترى البنوك تلك التعليمات تتناقض مع مصلحتها. فالبنوك الأجنبية لا تطلب من البنك المركزي قروضا، بل تستمد العون من مراكزها الرئيسية، الا في حالات نادرة عندما تطلب فروع البنوك الأجنبية من البنك المركزي اليمني سيولة نقدية لتغذية خزائنها بصورة عاجلة.
- الانضمام سيجعل التنافس حادا بين المصارف المحلية والبنوك الأجنبية، وهو تنافس غير متكافئ لان المصارف اليمنية لا تستخدم التكنولوجيا بكفاءة، ومن النادر تنويع خدماتها المالية، ناهيك عن وجود بؤادر ديون متعثرة لدى المصارف اليمنية، مما يزيد تكاليف أعبائها .
- لانضمام لا يؤدي بالضرورة الى مشاركة البنوك الأجنبية في تمويل التنمية، لان هدفها الربح ومنفعتها الخاصة. والبنوك بشكل عام تبحث عن مشاريع ذات ربح أعلى ومخاطر اقل سواء داخل الوطن أم خارجة .

ونخلص بعد تحليل واختبار فرضيات الاثار السلبية، والايجابية الى اننا وجدنا قيم الاثار الإيجابية أكبر من قيم الاثار السلبية بفارق ضئيل الا اننا نرى ان المحصلة النهائية تكون لصالح الاثار الإيجابية عند الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والعمل بتوصياتها. وبهذا يكون من الأفضل انضمام اليمن الى المنظمة، شرط ان تعمل اليمن بشكل دعوب على تعظيم منافع الانضمام، والتقليل من تكاليف الانعكاسات السلبية، وهو أمر ضروري يجب تذكره في كل جولة تفاوض لانضمام اليمن الى المنظمة

## ثانيا : التوصيات

- تحديث النظام المصرفي في الإدارة، وإدخال تكنولوجيا المعلومات، والاهتمام بالبحوث في البنك المركزي اليمني وفي كل بنك تجاري او إسلامي ، واجراء المزيد من الدراسات
- الاهتمام بالبحوث والدراسات النقدية ، المصرفية ، والمالية .
- تشجيع البنوك الإسلامية للاندماج فيما بينها ، وأيضا البنوك التجارية مع بعضها
- التفكير في وضع قانون للمنافسة بين البنوك ، حتى لا تحتكر البنوك الأجنبية الكبيرة سوق الخدمات المالية في اليمن ، وهو ما يؤدي الى اقصاء البنوك الوطنية الأخرى
- البحث بجدية عن نظام لحماية المودعين في البنوك اليمنية ، حتى لا يتوجهون الى البنوك الأجنبية
- الاستفادة من تجارب البلدان المجاورة في التفاوض مع المنظمة
- الاستفادة قدر الإمكان من استثناءات اتفاقية GATS لصالح البلدان النامية وبلدان التكامل الاقتصادي ، والمناطق الحرة
- حث البنوك اليمنية لزيادة رأسمالها تدريجيا ، لسد الفجوة بينها وبين رأس مال البنوك الأجنبية
- الاستفادة من قانون التأجير التمويلي ، الصادر في مارس 2007م للمشاركة في تمويل التنمية
- الإسراع في انشاء السوق المالي ، وخاصة سوق الأسهم ، لتشارك جميع البنوك العاملة في اليمن
- تقليل تكلفة الانعكاسات عند الانضمام والاستفادة من استثناءات الاتفاقية ، خاصة فيما يخص منطقة التكامل الاقتصادي والإقليمي بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

## المراجع:

1. كليب علي،(2008). أثر انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات. المركز الوطني للمعلومات.
2. السنيدار عصام، (2009). أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على السيادة الإقليمية. المركز الوطني للمعلومات.
3. الكهالي عبداللطيف(2008) انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وأثار الاتفاقية على قطاع الخدمات في المصارف اليمنية.
4. مؤسسة الشموغ للصحافة والإعلام. (2013). هل سيصمد الاقتصاد المنهك في وجه العاصفة.
5. مجلة المصارف العدد(18). (2021). الشمول المالي في اليمن .
6. الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة على انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.(2013).